البحوث والدراسات

العلاقات الكويتية - الإيرانية: الطموح والعقبات

أ. د. عبد الرضا علي أسيري*

ملخص:

يكمن واقع العلاقات الكويتية – الإيرانية في علاقات إستراتيجية، لدولتين متجاورتين تقعان في إقليم جغرافي يتسم بتنازع التيارات السياسية وتمركز مصالح قوى دولية مختلفة. وتتسم هذه العلاقات بفترات من التوتر والشد والجذب مبنية على عوامل ذاتية وإقليمية ودولية.

وتتمثل إشكالية الدراسة في إيجاد السبل لتعميق هذه العلاقات وإيجاد آليات لحوار إستراتيجي كويتي – إيراني. وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث تتعلق باستعراض العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، والعقبات التي تواجه تحسين العلاقات، والقوة العسكرية لإيران والرؤى تجاه هذه القوة، وأخيراً برؤية مستقبلية.

وتحدد طبيعة العلاقات الثنائية بأربعة عوامل وهي، أولاً: التوجه الإستراتيجي، ثانياً: عوامل التجاذب والتباعد، ثالثاً: العوامل الثقافية والدينية والتاريخية، وأخيراً متطلبات أو ضرورات التعاون المشترك مثل التقارب الجغرافي، التعاون النفطي، المحافظة على الثروة السمكية والبحرية والبيئية.

تصدير:

تمثل العلاقات الكويتية – الإيرانية أحد المحاور المهمة في علاقات دول مجلس التعاون الخليجي وإيران؛ حيث كان من المتوقع أن تكون هذه العلاقات علاقات طبيعية بين دول تقع في إقليم جغرافي واحد، وبين دول صغرى وبين دولة إقليمية كبيرة، إلا أنها كانت، على الدوام تراوح بين الشد والجذب، بين

* دكتوراه العلوم السياسية، جامعة كاليفورنيا، ريفير سايد، عام ١٩٨١م، وأستاذ بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

العلاقات الطبيعية الهادئة وبين علاقات التوتر وتنامي المخاوف وتصاعد الشعور بعدم الثقة. وذلك بفعل عوامل متعددة منها الذاتي، ومنها الإقليمي والدولي، وبسبب الأطماع التي لا حدود لها من قبل القوى الإقليمية والقوى الدولية في ثروات المنطقة وموقعها.

وإذا كانت العلاقات الكويتية – الإيرانية إحدى اللبنات المهمة في صرح علاقات دول الخليج العربية وإيران، فإن هذه العلاقات تتميز بالأهمية نظراً للتقارب الجغرافي الشديد واختلاط الكثير من السكان بعضهم ببعض والهجرات التاريخية.

وفي العصر الحديث تكتسب العلاقات أهميتها من دور الكويت وثقلها الاقتصادي والثقافي والجغرافي على الرغم من صغرها ومن تزايد الطموح الإيراني الاقتصادي والنووي والرغبة في نسج علاقات ودية وحيادية بينها وبين الكويت في خضم صراع إيران الإقليمي سابقاً والصراع الدولي في الآونة الحاضرة.

وسيقوم الباحث في هذا البحث، بتحديد مشكلة البحث وأهميتها، والمنهج الذي سيقوم باتباعه، والإطار النظري، ثم يقوم برصد هذه العلاقات، مع مقدمة صغيرة يستعرض فيها مجمل العلاقات التاريخية بين الدولتين، ثم يستعرض العلاقات السياسية والاقتصادية والعقبات التي تحول دون سير هذه العلاقات على درب التعزيز والرسوخ.

١ – مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في تحديد العلاقات بين الدولتين في طبيعة هذه العلاقات ودرجتها وهل يعزى تحديد الطبيعة والدرجة إلى عوامل ذاتية أم عوامل إقليمية ودولية؟ وهل العلاقات القائمة حالياً بين الدولتين، علاقات متوازنة أم تعود بالضرر على أحد الأطراف؟ وهل هذه العلاقات تتغير من فترة لأخرى بين القوة والضعف لتغير الظروف المحيطة بالدولتين إقليمياً ودولياً؟ وفي تعاملنا مع تلك الأسئلة يجب أن نلاحظ ندرة المراجع سواء العربية أو الأجنبية التي تتناول مباشرة، موضوع العلاقات الكويتية – الإيرانية بعكس كثرة هذه المراجع التي تتحدث عن علاقات دول الخليج بصورة كلية وإيران.

٢ – أهمية الدراسة:

من الأهمية بمكان أن تحدد الدراسة ماهية العلاقات بين دولة كبرى ودولة صغرى تقعان في إقليم جغرافي واحد وفي منطقة تتنازعها تيارات سياسية شتى، وتتركز فيها مصالح قوى دولية كبرى.. إن فهم طبيعة العلاقات يسهم في تحديد السياسة الخارجية لكل دولة من هاتين الدولتين تجاه هذه القوى، ويبين – إلى حد كبير– درجة الاستقرار في الإقليم من عدمه.

٣ – منهج الدراسة:

يعمد الباحث – طبقاً لطبيعة الدراسة– إلى المزج بين استخدام المنهج الاستقرائي في البحث حيث يعمد إلى سرد وتحليل الأحداث الصغيرة التي تؤدي إلى نتائج أكبر يمكن تعميمها، في الوقت نفسه يستخدم المنهج الاستنباطي خاصة عندما يبين أهداف القوى الإقليمية والدولية .. ولهذا يستخدم الباحث اقترابات ومداخل متعددة تتوافق مع المنهج وطبيعة الموضوع مثل الاقترابات التاريخية والوصفية والتحليلية. وينتقل من الجزئيات إلى العموميات والكليات. ومن الكليات إلى الوحدات الأصغر.

٤ – الإطار النظري:

يحاول الباحث أن يبلور هذا الإطار في النقاط التالية:

أ – تتفهم الكويت أن علاقاتها مع إيران هي علاقات بين دولة إقليمية كبرى في المنطقة ودولة صغيرة. وتتسم هذه العلاقات في العادة بمحاولة بسط الدولة الكبرى نفوذها على الدول الصغرى والحيلولة دون أن تقوم الدول الصغرى بنسج تحالفات أو علاقات مع دول كبرى من خارج الإقليم، حتى لا تهدد مصالحه أو أمنه أو استقراره. مثل علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أمريكا اللاتينية أو علاقات الاتحاد السوفييتي مع دول شرق أوربا. تحاول الكويت في ضوء هذا الفهم أن تؤسس علاقات طبيعية ومتوازنة على جميع المستويات مع الدولة الإقليمية الكبرى الجارة في المنطقة، وكانت هذه سياستها مع الدولة الإقليمية الكبرى الأخرى العراق قبل تعرضها لغزو أراضيها من قبلها ١٩٩٠م.

ب – كان من الصعب على الكويت أن تستمر في انتهاج سياسة متوازنة وحيادية مع إيران في الثمانينيات من القرن الفائت في أثناء الصراع الدامي بين القوتين الإقليميتين الكبيرتين في المنطقة، العراق وإيران، وذلك بحكم الانتماء العربي والإسلامي.

ج – كان من الطبيعي أن تؤسس الكويت علاقات ودية مع إيران بعد انقشاع تجربة الغزو العراقي لأراضيها، وموقف إيران الرافض لهذا الغزو والرافض لأية تغييرات جغرافية تجري على الأرض في المنطقة.

د – تتملك الكويت مخاوف متعددة من علاقاتها مع إيران تتمثل في أخطار محتملة من المشروع النووي الإيراني الذي تقوم إيران ببنائه وخشيتها من تأثيره على البيئة وعلى ترسيخ أطماع إيران في دول الخليج وفي أراضيه وثروته مثل مشكلة الجزر الإماراتية.

هـ – تخضع المنطقة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لصراعات دولية حول ثروة المنطقة، وتتركز فيها مصالح واسعة للولايات المتحدة الأمريكية، التي لعبت الدور الأساسي والحاسم في رد الغزو العراقي لدولة الكويت على أعقابه. ومن ثم فالكويت تملك علاقات جيدة ووطيدة على جميع المستويات مع الولايات المتحدة الأمريكية، مثلها مثل سائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

و – يتضح من سياسات الدولة الكبرى والقطب الوحيد في عالم اليوم أنها تهدف إلى القضاء على القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة، وتم لها ذلك بالفعل عن طريق غزو العراق واحتلال أراضيه، وتخوض اليوم صراعاً مع إيران على جميع الصعد عدا العسكري لمحاولة تحجيمها وتطويقها والقضاء على مشروعها النووي في المنطقة حماية لمصالحها وحماية لإسرائيل التي تشعر بأن الأخطار محدقة بها في حالة تملك إيران سلاحاً نووياً.

ز – لا يغيب عن فطنة صانع القرار الكويتي أن العلاقات الكويتية – الإيرانية تتأثر بموقف الولايات المتحدة من إيران وأن هذا يؤثر على مجمل العلاقات الكويتية الإيرانية من جهة تعزيز هذه العلاقات أو فتورها.

ح – تتملك الكويت مخاوف شتى في الآونة الحاضرة من احتمالات نشوب صراعات مسلحة بين الولايات المتحدة وإيران، وتزايد التوقعات – في حالة حدوث ذلك – بالتأثيرات السلبية والضارة على الكويت وعلى أراضيها وعلى بيئتها.

٥ – تقسيم الدراسة:

تعالج الدراسة ثلاثة مباحث، يكرس **الأول** لاستعراض العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، ويخصص **المبحث الثاني** لبيان العقبات المتعددة، سواء تلك المحلية أو الذاتية للبلدين والعقبات الإقليمية والدولية. أما **المبحث الثالث** فيتناول القوة العسكرية والرؤى المتعددة لهذه القوة، ويمهد الباحث لهذه الموضوعات بمقدمة صغيرة تتناول بإيجاز العلاقات تاريخياً بين البلدين.

المقدمة:

يكشف النظر في العلاقات الكويتية – الإيرانية عن كونها علاقات إستراتيجية للطرفين. وإذا كانت إيران تعتبر دولة إستراتيجية مهمة في الإقليم بحكم موقعها الجغرافي وثقلها السياسي وحضارتها الممتدة عبر التاريخ، فإن الكويت تتمتع بثقل سياسي واقتصادي ومادي هائل على الرغم من صغر مساحتها الجغرافية، وذلك بحكم موقعها الجيوإستراتيجي في مثلث الأضلاع بين إيران والعراق والسعودية، وبما تملكه من مخزون نفطي هائل. ولذا كان الحرص من جانب الدولتين على صفاء العلاقات بينهما في كل المجالات، حيث إن كلاً منهما يجد عند الآخر بعضاً من مصالحه، إذا اعتبرنا أن المصالح هي المعيار الأساس في تأسيس العلاقات بين الدول ودفعها إلى التعزيز والتوطيد. بجانب أن جزءاً لا يستهان به من سكان الكويت يعتنقون المذهب الشيعي، مذهب الغالبية في إيران.

وكأي علاقات بين الدول، يتناوب عليها المد والجزر بحكم الأحداث التي تترى بين الدول في الإقليم وبحكم السياسات الدولية خاصة من جانب القوى الكبرى. وربما يدلل على هذا أن العلاقات شابها بعض التوتر والأزمات في أثناء

أزمة الخليج الأولى ثم سرعان – بعد انتهاء الحرب والتطورات التي تلت بعد ذلك – ما عادت العلاقات إلى وتيرتها العادية.

العلاقات الكويتية – الإيرانية تاريخياً:

شهدت هذه العلاقات الكثير من الهجرات والتداخل بين السكان، بجانب التبادل التجاري بين الموانئ الكويتية والإيرانية مثل خرمشهر، بندر عباس وبوشهر، بالإضافة إلى تجارة "الترانزيت"؛ أي إعادة تصدير البضائع التي كان لها أسواقها الرائجة وعملاؤها الكثيرون في المدن الرئيسية في جميع أنحاء إيران، وقد اعترفت إيران باستقلال الكويت عام ١٩٦١م؛ أي منذ اللحظة الأولى لاستقلالها، ودعمت الكويت سياسياً واقتصاديًا في أزمتها الأولى مع العراق بعيد الاستقلال، وشهد شهر يناير عام ١٩٦٢م احتفالات ضخمة عند افتتاح السفارة الإيرانية في الكويت، وفي أحداث الأزمة الثانية مع العراق "الصامتة" التي تمثلت في اعتداء العراق على الأراضي الكويتية عام ١٩٧٣م، شجبت إيران هذا التصرف، وأعلنت عن استعدادها لإرسال قوات عسكرية، رافضة أية تغييرات جغرافية أو سياسية في المنطقة.

غير أن قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م شكل مصدر قلق للكويت بحكم الأفكار الإسلامية الراديكالية التي تبنتها الثورة ورغبتها في تصديرها للدول الإسلامية، ولذا اتسم رد فعل الكويت بالحذر الشديد والتوجس إزاء هذه التغيرات التي حدثت في إيران على الرغم من أن الكويت كانت من أوائل الدول التي اعترفت رسمياً بالنظام الإسلامي في إيران، وكان الشيخ صباح الأحمد – وزير الخارجية آنذاك –، أول مسؤول خليجي رفيع المستوى يزور طهران بعد قيام الثورة.[١]

(١) سيد عوض عثمان، (٢٠٠١م)، "العلاقات الإيرانية – الخليجية"، مختارات إيرانية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، ص ٢، وعبدالرضا علي أسيري، (١٩٩٣م)، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات. إخفاقات. وتحديات (الكويت: مطبعة القبس)، ص ١٣٢.

وعند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠م، عارضت الكويت هذه الحرب وطالبت بوقفها وحقن الدماء، وأعلنت عن استعدادها لبذل المساعي الحميدة بين الطرفين لوقفها. بيد أنه مع تطور الحرب وتعرض الأراضي الكويتية للقصف بالصواريخ واعتداءات برية استهدفت أمنها واستقرارها، شعرت الكويت أن إيران تشكل خطراً على الأمن والاستقرار فيها، إذا مال ميزان الحرب لصالحها، لذا سارعت الكويت بالدعم المادي والمعنوي للعراق، وطلبت من الدول الكبرى رفع أعلامها على ناقلات النفط الكويتية.

غير أن غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠م قلب الموقف رأساً على عقب، حيث سارعت إيران برفض هذا العدوان وهذا الاحتلال، ورفض أي تعديل في حدود الكويت، وطالبت العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط من الأراضي الكويتية، وأيدت قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ القاضي بفرض المقاطعة الشاملة على العراق.

مجالات العلاقات بين الدولتين:

وإذا كانت العلاقات بين الدولتين تعززت على جميع الأصعدة بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي، فإن العلاقات الودية كانت قائمة منذ فترة طويلة خاصة العلاقات الاقتصادية والتجارية، فبينما بلغت قيمة التبادل التجاري عام ١٩٧٤م ما قيمته ٥٠ مليون دولار، نجده في الأعوام التالية سجل ارتفاعات ملحوظة، نعرض لها في الصفحات القادمة، كما حدث تعاون في قضية المياه التي تهم البلدين وكذلك تعاون في مجالات الأمن؛ حيث تم الاتفاق على تعزيز التعاون لمكافحة تهريب المخدرات ومكافحة الإرهاب عام ١٩٩٢م وعام ٢٠٠٠م والتوقيع على مذكرة للتفاهم الدفاعي بين الدولتين في سبتمبر ٢٠٠٢م.

ونعرض في الصفحات القادمة للعلاقات السياسية بين البلدين، ثم العلاقات الاقتصادية والتجارية، ونشير إلى قضية المياه بين البلدين التي تعتبر عصب الزراعة وتوفر مياهاً صالحة للشرب للسكان.

المبحث الأول
العلاقات السياسية والاقتصادية

أولاً – العلاقات السياسية:

شهدت العلاقات الكويتية – الإيرانية قبل استقلال الكويت حالات من الجزر والمد، وبخاصة في ظل العلاقات الوطيدة بين الكويت والشيخ "خزعل مرداو" أمير إقليم عربستان في بداية القرن العشرين. ولكن استتباب الأمر للدولة الإيرانية بعد بسط نفوذها الكامل على الإقليم أدى إلى تحسين هذه العلاقات وتطورها بشكل إيجابي لتصل إلى ذروتها مع استقلال دولة الكويت عام ١٩٦١م وافتتاح السفارة الإيرانية في الكويت في العام التالي لذلك. وعلى الرغم من تنامي المد القومي العربي الناصري في الخليج بعامة والكويت بخاصة، ورفع القوميين العرب شعار "عربستان السليبة" و"الخليج العربي"، فإن هذه الدعوات الشعبية لم تلق استجابة من الدولة الكويتية، كما لم تؤثر في النظرة العامة لإيران لعلاقاتها مع الكويت. لو حاولنا التطرق إلى طبيعة العلاقات بين الدولتين في الفترة المعاصرة فقد شهدت تلك العلاقات تطوراً مع استقلال الكويت وذلك في عام ١٩٦١م؛ إذ اعترفت إيران رسمياً في العام ذاته بدولة الكويت، وشهد العام التالي افتتاح مقر السفارة الإيرانية في الكويت، ومنذ ذلك التاريخ غلب الطابع الإيجابي على علاقات الدولتين.

ومع احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث في عام ١٩٧١م، وعلى الرغم من أن هذا الأمر وضع سبباً لبداية ظهور توتر في علاقات الدولتين، فإنه لم يشكل عائقاً كبيراً في علاقاتهما. ففي ذلك الوقت كانت إيران تطرح نفسها حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية وشرطياً في المنطقة ضد الحركات الراديكالية العربية، كما أن الدول الخليجية كانت تدور في الفلك الأمريكي[٢].

(٢) أحمد محمد طاهر، (أكتوبر ٢٠٠١م)، "العلاقات الخليجية – الإيرانية: نظرة مستقبلية" السياسة الدولية، "العلاقات الخليجية – الإيرانية: نظرة مستقبلية" =

وبذلك فلم يترتب على الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية توتر كبير في العلاقات الكويتية – الإيرانية، تلا ذلك بعض المؤشرات الدالة على غلبة الطابع الإيجابي على علاقات الدولتين؛ ففي عام ١٩٧٣م وفي حادثة الصامتة، التي تمثلت في اعتداء العراق على الأراضي الكويتية، أعلنت إيران وقوفها إلى جانب الكويت، كما أعربت عن استعدادها لإرسال قوات عسكرية إلى الأخيرة للوقوف إلى جانبها في مواجهة الاعتداء العراقي، كما أعرب رئيس الوزراء الإيراني أن بلاده لن تسمح بأي محاولة لإحداث تغيير في الجغرافيا السياسية في المنطقة.

وعلى الرغم مما أحدثه قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م من قلق للدول الخليجية بوجه عام ومن بينها الكويت؛ نظراً للأفكار التي قامت عليها وخاصة فكرة تصدير الثورة؛ أي تثوير منطقة الخليج بفكر إسلامي، فقد كانت الكويت من أوائل الدول التي اعترفت رسمياً بالنظام الإسلامي الإيراني كما أن الشيخ "صباح الأحمد"، – وزير الخارجية آنذاك – كان، أول مسؤول رفيع المستوى من الدول الخليجية يزور إيران بعد قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية(٣).

= السياسة الدولية، العدد ١٤٦، ص ١١١. ونواف منير المطيري، (٢٠٠٤م)، العلاقات الكويتية الإيرانية المعاصرة (١٩٧٩م – ٢٠٠١م)، الكويت: الشركة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ص ص ٩٦ – ١٠٤.

(٣) حامد حافظ العبدالله، (إبريل ١٩٩٧م)، "العلاقات الكويتية – الإيرانية: دراسة استشرافية لآفاق التعاون"، السياسة الدولية، العدد ١٢٨، القاهرة: ص ص ٤٠ – ٤١، وراشد مزيد الصانع وآخرون، العلاقات الكويتية الإيرانية وسبل تطويرها، مرجع سابق، ص ص ١٣ – ٣٩. ولمزيد من التفصيل حول التاريخ السياسي لدولة الكويت وعلاقاتها الإقليمية والدولية، راجع ج. ب. كيلي، تعريب خيري حماد، (نوفمبر ١٩٦٩م)، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، مكتبة الحياة، بيروت، وخالد محمد البسيوني، (٢٠٠٦م)، التحول العاصف في إيران، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، ص ص ١٣١ – ١٣٢.

بدأت فترة التوتر في علاقات الدولتين مع بداية الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨م). ففي البداية عارضت الكويت الحرب، وطالبت بوقفها وحقن الدماء، وأعلنت عن استعدادها لبذل المساعي بين الطرفين لوقف الحرب، كما أعلن ولي العهد الكويتي أن بلاده تصر على إنهاء الحرب وهي مستعدة لبذل أي نوع من المساعي لإيجاد حل عادل يرضي الجارتين. بيد أنه مع تطور الحرب وتعرض الأراضي الكويتية للقصف بالصواريخ شعرت الكويت بأن إيران تشكل خطراً على أمن منطقة الخليج واستقرارها؛ إذ مال ميزان الحرب لصالحها، لذا سارعت الكويت إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي للعراق، وطلبت من الدول الكبرى رفع أعلامها على ناقلات النفط الكويتية مما أسهم في توتر العلاقات الكويتية – الإيرانية. غير أن غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠م مثل بداية لمرحلة جديدة في علاقات الدولتين، إذ سارعت إيران برفض هذا العدوان ورفض أي تعديل في حدود الكويت، كما طالبت العراق بضرورة الانسحاب الفوري غير المشروط من الأراضي الكويتية، وأيدت قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ القاضي بفرض المقاطعة الشاملة على العراق. وفي ٩ نوفمبر عام ١٩٩٠م كرر الرئيس الإيراني موقف بلاده الداعي إلى انسحاب العراق غير المشروط من الكويت، ومعارضة تسليم أي جزر كويتية للعراق، وأكد وزير الخارجية الإيراني التزام بلاده العقوبات الاقتصادية على بغداد، كما قررتها الأمم المتحدة(٤).

وبوجه عام، فقد مثل احتلال العراق للكويت فرصة ذهبية لإيران في إعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه الخليج بوجه عام. فمن ناحية، بدد هذا الأمر المخاوف الخليجية من أن تهديد الخليج يأتي من إيران وهو الأمر الذي كان يروج له بشدة النظام العراقي في أثناء حرب الخليج الأولى، ومن ناحية ثانية أعطى هذا الأمر فرصة لإيران لإقامة علاقات قوية مع الدول الخليجية، خاصة في سياق ما أبدته من تعاطف مع الكويت.

(٤) نيفين عبدالمنعم مسعد، (٢٠٠١م)، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص ٢٢٥ – ٢٢٧.

ومنذ ذلك الحين أخذت علاقات البلدين في التحسن، وهو ما ترافق مع مجموعة من التطورات الداخلية في إيران خاصة مع ظهور تيار معتدل تدريجياً للبلاد، وذلك منذ انتخاب السيد محمد خاتمي رئيساً للجمهورية الإيرانية الإسلامية في عام ١٩٩٧م، وهو ما كشف عن مدى ما يتسم به التيار الإصلاحي الإيراني بالقوة في هذه الفترة.(٥)

وسنحاول تحليل طبيعة علاقات الدولتين في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية اعتماداً على مؤشر الزيارات المتبادلة وكذلك التطرق للقضايا الخلافية إذا ما نشبت خلال تلك الفترة لمعرفة مدى محددات التوجه الإستراتيجي في علاقات الدولتين خلال تلك الفترة. لو نظرنا إلى الزيارات المتبادلة بين الطرفين نجدها تشمل مستويات عدة؛ تتمثل في الزيارات الوزارية ودون الوزارية، وزيارات الوفود البرلمانية، وذلك على النحو التالي:

في ٦ مارس سنة ١٩٩٩م زار إيران ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي الشيخ (سعد العبدالله الصباح)، وقد تركزت الزيارة – بشكل أساسي – على تدعيم العلاقات الثنائية بين الدولتين والتنسيق الثنائي بهدف الحد من انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية وتطورات الأوضاع في العراق.

وعلى المستوى الوزاري، ارتفعت أعداد الزيارات الدبلوماسية بين الطرفين؛ فقد زار وزير الخارجية الكويتي إيران مرتين: **الأولى** في ١٠ سبتمبر عام ١٩٩٦م. أما **الزيارة الثانية** فكانت في ١١ يناير سنة ٢٠٠٣م، وهي الزيارة التي ارتكزت – بصورة أساسية – على مناقشة الملف العراقي؛ حيث نص البيان الختامي للزيارة على أهمية التوصل لحل سلمي للمشكلة العراقية، وطالب الجانبان الحكومة العراقية بضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بما فيها القرار رقم ١٤٤١، والتعاون التام مع مفتشي الأمم المتحدة تجنباً لنشوب الحرب، كما أسفرت الزيارة عن التوقيع على مذكرات تفاهم ثلاث؛ **الأولى** بشأن التعاون

(٥) راجع تفصيلاً، حامد حافظ العبدالله، مرجع سابق.

الاقتصادي والفني بين الجانبين، أما **الثانية** فتعلقت بالتعاون بين وزارتي الكهرباء والماء في الدولتين، وتطرقت مذكرة التفاهم **الثالثة** إلى استيراد الكويت للغاز من إيران. كما كان من نتائج الزيارة الإعلان عن تأسيس شركة استثمارية ثنائية في مجال النفط والغاز، بالإضافة إلى اتفاق الطرفين على رفع مستوى اللجنة التجارية المشتركة بين البلدين إلى اللجنة العليا للتعاون الاقتصادي(٦).

وفي عام ١٩٩٦م زار إيران المبعوث الخاص للشيخ (جابر الأحمد الصباح) وزير المواصلات السيد (جاسم العون)، وفي ٩ مايو سنة ١٩٩٨م زار إيران وزير الداخلية الكويتي الشيخ (محمد خالد الصباح)، إذ تم خلال الزيارة التوقيع على مذكرة تعاون أمني بين الدولتين نصت على تبادل المعلومات الأمنية والقضائية، والتعاون في مجال تهريب البضائع، ومنع الدخول غير الشرعي لمواطني البلدين، ومنع الصيد غير المشروع في المياه الإقليمية، وملاحقة المطلوبين قضائياً في الكويت وإيران، والتنسيق بين الدولتين لمنع دخول المخدرات.

ولم تكن هذه هي الزيارة الأولى لوزير داخلية كويتي إلى إيران فقد زار الأخيرة وزير الداخلية الكويتي السابق الشيخ (أحمد الحمود الجابر) في أغسطس عام ١٩٩٢م، وتم خلال الزيارة الاتفاق على تعزيز التعاون لمكافحة تهريب المخدرات، وإقامة تدريبات مشتركة لأجهزة مكافحة التهريب، كما تم الاتفاق على إقامة لجنة مشتركة لبحث سبل مكافحة تهريب المخدرات. وبذلك يبرز الجانب الأمني في علاقات الطرفين(٧).

كما زار وزير الإعلام الكويتي (يوسف السميط) إيران في ٢١ فبراير سنة ١٩٩٩م، وهي الزيارة التي شهدت توقيع عدة اتفاقات مشتركة في مجالات

---

(٦) أشرف محمد كشك، (٢٠٠١م)، "العلاقات الكويتية الإيرانية" مختارات إيرانية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

(٧) "العلاقات الكويتية – الإيرانية" في مدحت حماد (محرر)، (القاهرة ٢٠٠٠م)، التقرير الإستراتيجي الإيراني ١٩٩٩م، ص ص ١٧٦ – ١٧٧، وراشد مزيد الصانع، العلاقات الكويتية الإيرانية وسبل تطويرها، مرجع سابق، ص ص ١٢٧ – ١٣٥.

التبادل الثقافي والإعلامي، وتبادل الخبرات في مجال العمل التلفزيوني والإذاعي، وإقامة أسبوع ثقافي كويتي في إيران. وفي ٢٤ يوليو سنة ٢٠٠٠م زار وزير النفط الكويتي (الشيخ سعود ناصر الصباح) إيران، وهي الزيارة التي هدفت إلى احتواء الأزمة التي كادت أن تتفجر بين الدولتين نظراً لقيام إيران في شهر مايو من عام ٢٠٠٠م بالتنقيب عن النفط في حقل نفطي يقع على الحدود البحرية بين الكويت وإيران، كما يقع إلى الشرق من حقل زيت "الخفجي" البحري، ويقع في نطاقه حقل غاز الدرة الذي يقدر احتياطيه من الغاز بـ ٢١ مليار متر مكعب، ويراوح إنتاجه بين ١٨ – ٤٥ مليون متر مكعب يومياً. وقد أثارت هذه الخطوة من قبل إيران استياء الطرفين الكويتي والسعودي، خاصة أن الكويت والسعودية كانتا قد توصلتا إلى اتفاق خاص بترسيم الحدود البحرية بينهما يقوم على الاستغلال المشترك للثروات الطبيعية في هذه المنطقة. وبالعودة إلى الخلاف السالف الإشارة إليه، فقد طلبت السعودية من الكويت أن يتم التنسيق بينهما للطلب من إيران وقف التنقيب في هذا الحقل النفطي، كما تقدمت المملكة بأربعة احتجاجات رسمية للحكومة الإيرانية.

وما كان من الأخيرة إلاّ أن استجابت لهذه المطالب من الطرفين السعودي والكويتي؛ إذ أعلن وزير النفط الإيراني، في ١٣ مايو سنة ٢٠٠٠م، أن بلاده أوقفت الحفر في هذا الحقل النفطي، وستسحب منشآتها رغبة منها في عدم إثارة أي توتر في المنطقة. كما طالبت الكويت بضرورة إجراء مفاوضات ثنائية مع إيران وثلاثية تجمعها مع إيران والسعودية، وذلك بغية حل الخلافات الحدودية البحرية بين الدول الثلاث. وقد مثلت زيارة وزير النفط الكويتي لإيران – كما سبقت الإشارة إليها – بداية هذه المفاوضات بين الدولتين. عموماً، قد فشلت جميع المفاوضات بين الطرفين الكويتي والإيراني حول هذا الأمر، وكان آخرها في مايو سنة ٢٠٠١م؛ حيث فشل الطرفان في التوصل إلى أي نقاط اتفاق حول القضايا المطروحة للنقاش[٨].

(٨) أحمد محمد طاهر، "العلاقات الخليجية – الإيرانية: نظرة مستقبلية"، مرجع سابق، ص ١١٦.

وفي ٢٩ سبتمبر سنة ٢٠٠٢م قام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الكويتي الشيخ (جابر المبارك) بزيارة لإيران أسفرت عن توقيع مذكرة للتفاهم الدفاعي بين الدولتين تعد هي الأولى من نوعها بين إيران ودولة خليجية منذ قيام الثورة الإسلامية، ومن أهم ما تضمنته بنود الاتفاقية حضور مراقبين من الجانبين للمناورات العسكرية التي يجريها كل بلد، وكذلك تبادل الخبرات والمعلومات في المجال الدفاعي(٩).

على الجانب الإيراني، فقد زار الكويت وزير الخارجية الإيراني (علي ولايتي) في ١٨ أبريل سنة ١٩٩٢م، كما زارها وزير الخارجية الجديد (كمال خرازي) في ١١ نوفمبر سنة ١٩٩٧م. وفي ١٠ ديسمبر عام ١٩٩٦م زار الكويت وزير التربية والتعليم الإيراني (محمد علي نجفي)، وفي ٢٦ مايو عام ١٩٩٨م زار الكويت وزير الصناعة الإيراني، وتركزت المباحثات حول سبل إلغاء الازدواج الضريبي، وتسهيل المعاملات المصرفية بين الدولتين، وإتاحة الفرصة لرجال الأعمال في الدولتين لإقامة مشاريع في الدولة الأخرى، كما أعلن الوزير الإيراني عن استعداد بلاده لإلغاء تأشيرة الدخول لرجال الأعمال الكويتيين واستعداد إيران لأن تكون جسراً لنقل البضائع بين الكويت ودول آسيا الوسطى(١٠). ومع هذا لم يتم تحقيق المحور الأول المتعلق بإلغاء إيران لتأشيرة الدخول لرجال الأعمال من الكويت.

كما زار الكويت وزير الداخلية الإيراني في ٣٠ سبتمبر سنة ٢٠٠٠م، وهي الزيارة التي أسفرت عن توقيع اتفاقية لتشكيل لجنة أمنية مشتركة بين الدولتين، وهي تعد امتداداً لمذكرة التفاهم الأمني الموقعة بين الجانبين عام ١٩٩٨م، وتهدف اللجنة إلى مكافحة المخدرات والإرهاب. وفي يناير سنة ٢٠٠١م زار

---

(٩) أشرف كشك، مرجع سابق، ص ٩٩.

(١٠) "العلاقات الكويتية – الإيرانية" في مدحت حماد (محرر)، التقرير الإستراتيجي الإيراني ١٩٩٨م، مرجع سابق، ص ١٧٦.

وزير العمل والشؤون الاجتماعية الإيراني الكويت، وهي الزيارة التي أسفرت عن توقيع اتفاقية تعاون ثنائي في مجال انتقال الأيدي العاملة والشؤون الاجتماعية والتدريب الحرفي والمهني، وتنبع أهمية الاتفاق في ظل وجود ٥٧ ألف إيراني يعملون بالكويت، كما سبقت الإشارة. وفي ١٩ مايو سنة ٢٠٠٢م قام وزير الدفاع الإيراني (علي شمخاني) بزيارة الكويت(١١).

وعلى المستويات الأخرى، زار إيران الشيخ (ناصر صباح الأحمد) مستشار ولي العهد الكويتي، وذلك في ١٠ إبريل سنة ٢٠٠٠م، وفي العام ذاته زار طهران وفد كويتي يضم محافظ العاصمة ورئيس المجلس البلدي وهي الزيارة التي أسفرت عن توقيع اتفاقية مع مدينة طهران تتضمن التعاون وتبادل الخبرات في مجالات الحفاظ على البيئة، وتأمين المباني من الزلازل، وإعادة معالجة المخلفات، ومعالجة مياه الصرف الصحي(١٢).

كما زار إيران في أغسطس عام ٢٠٠١م مساعد وكيل وزارة الداخلية الكويتي على رأس وفد أمني لتعزيز التعاون الأمني بين الدولتين. وقد قام وزير الدولة الكويتي للشؤون الخارجية الشيخ (محمد صباح السالم الصباح) بزيارة لإيران، وتضمنت الزيارة طلباً تقدم به الوزير الكويتي للحكومة الإيرانية للمساهمة في إغلاق ملف الأسرى الكويتيين في العراق، وهو الأمر الذي رحبت به إيران خاصة في ظل معاناتها المشكلة ذاتها مع العراق(١٣).

ومن الجانب الإيراني، كان رئيس غرفة التجارة والصناعة الإيراني، ومساعد وزير الخارجية، ورئيس غرفة التجارة الإيرانية ضمن الوفد الذي

---

(١١) أشرف محمد كشك، مرجع سابق، ص ٩٩.

(١٢) حسام حسن، العلاقات الإيرانية – الخليجية عام ٢٠٠٠م، مدحت حماد، محرر، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي عام ٢٠٠٠م، القاهرة، تحرير وإصدار مدحت حماد ٢٠٠١م، ص ص ٧ – ١٥.

(١٣) المرجع السابق، ص ١٦٢.

صاحب (علي أكبر ناطق نوري) رئيس مجلس الشورى الإيراني في أثناء زيارته للكويت في أواخر شهر إبريل سنة ١٩٩٨م.

وإذا ما انتقلنا إلى الحديث عن زيارات الوفود البرلمانية فقد زار إيران رئيس مجلس الأمة الكويتي مرتين؛ واحدة في ١٨ مايو سنة ١٩٩٦م، أما المرة الثانية فكانت في الأول من يونيو عام ٢٠٠٢م. ومن الجانب الإيراني فقد زار رئيس مجلس الشورى الإيراني الكويت في ٢٧ إبريل سنة ١٩٩٨م.

ولم تنقطع مطلقاً زيارات المسؤولين في البلدين كل إلى البلد الآخر حتى في الآونة الأخيرة، وعلى الرغم من تصاعد الانتقادات الدولية لإيران من قبل مجلس الأمن وقراره بتوقيع عقوبات اقتصادية عليها بسبب مضيها قدماً في استكمال مشروعها النووي وتصاعد المخاوف من تلقيها ضربة عسكرية مباغتة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل. وفي تطور مفاجئ وبعد زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية (كوندليسا رايس) لمنطقة الشرق الأوسط في نهاية عام ٢٠٠٦م وتكوين شبه جبهة من دول الخليج ومصر والأردن والعراق لمعالجة المسألة الإيرانية المتمثلة في تدخل إيران في العراق واتهامها بتمويل بعض الجماعات داخلها بالسلاح والأموال للقيام بعمليات تطهير عرقي ضد الفئات والجماعات غير الشيعية وضد قوات التحالف فيها، وموافقة الدول السالفة على الإستراتيجية الجديدة التي اعتمدها الرئيس الأمريكي مؤخراً في العراق والمتمثلة حتى الآن في زيادة عدد القوات الأمريكية وتقليم أظافر "إيران" داخل العراق بالقضاء على "المليشيات المسلحة" التي تمارس إيران عليها النفوذ والتأثير، وذلك كما تصوره الإدارة الأمريكية.

على الرغم من ذلك، وانخراط دول الخليج في هذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أعلنت عنها الإدارة الأمريكية خلال شهر يناير ٢٠٠٧م، قام الشيخ (محمد الصباح) وزير الخارجية الكويتي بزيارة لإيران في ١٢ فبراير ٢٠٠٧م، وأدلى بتصريحات مهمة تمثل تطوراً إيجابياً في تعزيز العلاقات السياسية بين البلدين، وتمثل للوهلة الأولى، خروجاً من السياسة الكويتية على إستراتيجية

الرئيس جورج بوش الجديدة تجاه إيران؛ الأمر الذي يقتضي إنعام النظر في تصريحات وزير الخارجية الكويتي وتحليلها للكشف عن اتساقها أو عدم اتساقها مع خطط الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه إيران، وهل هذه الزيارة تصب في تغليب المصالح الوطنية للبلدين على اعتبارات هذه الخطة الأمريكية أو تأتي في هذا السياق ومحاولة تهدئة الأمور بين الأطراف الإقليمية والدولية مع إيران، وإعطائها الفرصة لإعادة النظر في سياستها خاصة في ملفها النووي، ولاسيما أن هذه الزيارة، تواكبت مع ذيوع الأنباء التي تقول إن كوريا الشمالية عدلت أو علقت تجاربها النووية مقابل أن تزودها الولايات المتحدة بعدة ملايين من أطنان الوقود. والتصريحات التي أطلقها الشيخ محمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الذي حمل رسالة من أمير الكويت إلى مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين مشيراً إلى أنها ستكون فرصة للتعبير عن قوة العلاقات التي تربط البلدين .. وتؤكد التصريحات إيجابية العلاقات بين البلدين؛ حيث أعلن الوزير عن أن إيران دولة كبرى في المنطقة ولا يمكن تجاهل دورها، وأن الكويت ترى أنه على الولايات المتحدة وبريطانيا ألا تتجاهلا أي قوة إقليمية من خلال سعيهما إلى وضع حلول للمشكلات التي تعانيها المنطقة(١٤).

وأعرب الوزير عن أمله في إيجاد حل سلمي للملف النووي الإيراني مؤكداً في الوقت ذاته أن النقاش مع الإيرانيين سيشمل جميع الملفات، وأعلن أن اجتماع اللجنة المشتركة اليوم ١٣/٢/٢٠٠٧م في طهران، سيكون بمنزلة البدء الفعلي لأعمال هذه اللجنة، وسيتم التركيز على الحوار السياسي بين البلدين بالإضافة إلى أنه سيتم توقيع عدد من الاتفاقيات موضحاً أنها مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين جاءت نتيجة رغبة القيادتين الكويتية والإيرانية في أن يكون الحوار على مستوى وزراء الخارجية .. وحول بعض الانتقادات التي وجهها

(١٤) القبس، (١٣/٢/٢٠٠٧م)، ص ٥.

بعض خطباء المساجد في صلاة الجمعة ٢٠٠٧/٢/٨م في طهران للكويت، قال الوزير، "إن إيران دولة ديمقراطية وحرية الرأي فيها متوافرة وإن الشعب الإيراني يمارس هذه الحرية على قياداته، ويجب أيضاً علينا كدولة ديمقراطية ألا نجزع من حرية الكلمة ولا من أي تعبير لهذه الحرية التي تمارس في الكويت كذلك ضمن الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية"[١٥].

في الوقت نفسه دعا الوزير وكالة الطاقة الذرية ومديرها محمد البرادعي إلى الحوار مع إيران مرة أخرى بشأن الملف النووي، ودعا الولايات المتحدة وبريطانيا إلى إعادة النظر في العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران ومحاولة رفعها.[١٦]

وتتبلور رؤية الباحث حول هذه التطورات التي تمثلت في زيارة وزير الخارجية الكويتي وفي تصريحاته المثيرة للانتباه وفي رؤية السياسة الإيرانية في النقاط التالية:

١ – الرغبة الأكيدة لدى الكويت في تأكيد معالم سياستها الخارجية الأصيلة، ألا وهي إقامة علاقات سلمية ومتوازنة مع الدول الإقليمية الكبرى في المنطقة، ورغبتها في عدم الدخول في أحلاف موجهة ضد أية دولة في المنطقة. غير أن صراع القوى الكبرى والإقليمية في المنطقة في نهايات القرن الفائت، فرض عليها أن تنحاز لقوة إقليمية ضد قوة أخرى، حيث إن الموقف الدولي والإقليمي كان يحتم ذلك على الرغم من أن هذا يمثل خروجاً عن مبادئ سياستها الخارجية الأصيلة ألا وهي إقامة علاقات متوازنة وودية مع جميع الأطراف، تستهدف الاستقرار والحفاظ على سيادتها كونها دولة صغيرة في منطقة تموج بصراعات المصالح.

---

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) نشرة أنباء الجزيرة القطرية في (٢٠٠٧/٢/١٣م)، نشرة الساعة الخامسة مساءً.

٢ – بعد تجربة الغزو العراقي لأراضيها، والدور الذي لعبته الولايات المتحدة في التحرير كان لا يمكن أن تتجاهل سياسات الولايات المتحدة ومواقفها في المنطقة، حيث أصبحت دول مجلس التعاون حليفاً إستراتيجياً للولايات المتحدة لشعورها بأن أمن الخليج ودولة قادرة الولايات المتحدة على حمايته ولاشك أن هذا الوضع أثر تأثيراً كبيراً على سياسات دول الخليج تجاه إيران. وفي الكويت، عرقل هذا الوضع في نسج علاقات وطيدة مع الجمهورية الإيرانية، حيث كانت السياسة الكويتية تتأثر بمواقف الولايات المتحدة تجاه إيران، على الرغم من تنامي الشعور المتزايد لدى قوى داخلية – سواء في الكويت أو في البلاد العربية – بضرورة التقارب مع إيران. وأنها قوة يتعين التعاون معها وعدم تهميشها، خاصة بعد الفوضى التي عمت المنطقة والتي تواكبت مع تعثر أمريكا في العراق والنظر بعين الشك للمقولات التي تعلن عن رغبة "إيران" في إقامة هلال شيعي يمتد عبر العراق إلى سوريا ولبنان. نظراً لمواقف إيران غير العدائية تجاه دول المنطقة وإعلان رغبتها أكثر من مرة في إقامة علاقات ودية ووطيدة مع الدول العربية.(١٧)

ولاشك أن الأحداث التي مرت على المنطقة وغزو العراق للكويت ودور الولايات المتحدة في التحرير، أدى إلى أن تتأثر الكويت بمواقف الولايات المتحدة في المنطقة ولا تتعارض مع هذه المواقف تجاه إيران أو العراق واحتلاله من قبل قوات التحالف. وأثر هذا كثيراً في مسار السياسة الخارجية الكويتية تجاه إيران في إبطاء إقامة علاقات حيوية بين البلدين بل سادت فترة طويلة من الجمود والسلبية، غذى ذلك وعززه تصاعد المخاوف من المشروع النووي الإيراني على أمن المنطقة واستقرارها ونظافة مياهها وبيئتها. وسيقوم الباحث بتوضيح ذلك في الفصل القادم.

---

(١٧) طلال عتريسي، (لبنان ٢٠٠٦م)، الجمهورية الصعبة: إيران وتحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية، بيروت دار الساقي، ص ص ١٣٠ – ١٣١.

بيد أن إدراك الكويت لتعقد الموقف في المنطقة، والخشية من توجيه ضربة عسكرية لإيران، والعصف باستقرار المنطقة وبيئتها في حالة الرد الإيراني وصعوبة توجيه ضربة عسكرية خاطفة لا تخلف أثراً، بعد هذا التعثر الأمريكي في العراق وتزايد الانتقادات العنيفة لسياسة بوش في العراق ورغبة أطراف عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بأن تحل المسألة النووية الإيرانية عن طريق التفاوض والدبلوماسية، والتأكيد على حل الملف النووي الكوري عن طريق الاتفاق في ٢٠٠٧/٢/١٢م. والشعور بأن البقاء للمصالح الأساسية بين دول الجوار، والأولى والأصوب تفعيلها وتنميتها وعدم الدخول في علاقات سلبية أو متردية مع دول الجوار. كل هذا أدى إلى شبه تجميل في المواقف الكويتية تجاه إيران، ويفسر هذا كله التطورات الأخيرة في العلاقات الكويتية الإيرانية التي توجتها زيارة وزير الخارجية الكويتي لطهران وتصريحاته سالفة البيان. ويفسر هذا مواقف الكويت تجاه إيران في الفترة الماضية؛ حيث ألقت العلاقات الكويتية الأمريكية بظلالها الكثيفة على العلاقات الكويتية الإيرانية.

وعلى صعيد الأمن الداخلي، يدرك البلدان أهمية التنسيق بينهما بشأن هذه القضايا، وكانت أولى جهود التعاون في مجال الأمن الداخلي في أغسطس عام ١٩٩٢م خلال زيارة وزير الداخلية الكويتي – حينذاك – الشيخ أحمد الحمود لطهران، حيث تم الاتفاق على تعزيز التعاون لمكافحة تهريب المخدرات وإقامة تدريبات مشتركة لأجهزة مكافحة التهريب، وتعزز ذلك بتأكيد مكافحة التهريب والإرهاب خلال زيارة وزير الداخلية الإيراني للكويت في أكتوبر ٢٠٠٠م. وعلى صعيد الأمن الخارجي، استقبلت طهران في سبتمبر ٢٠٠٢م نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الكويتي الشيخ جابر المبارك، وتم التوقيع على مذكرة للتفاهم الدفاعي بين الدولتين. وتكتسب هذه المذكرة أهمية بالغة حيث تعد الأولى من نوعها بين دولة خليجية وإيران منذ قيام الثورة الإسلامية في طهران عام ١٩٧٩م؛ حيث تتضمن بنودها حضور مراقبين من الجانبين المناورات

العسكرية التي يجريها كل بلد وتبادل الخبرات والمعلومات في المجال الدفاعي، ويعد هذا بلورة لرؤية موحدة بشأن قضية أمن الخليج، بالإضافة إلى أن إيران التي كثيراً ما عارضت وجود أية قوات أجنبية في الخليج، أعلنت أن لدول المنطقة سياستها المستقلة المبنية على ضروراتها الأمنية والسياسية الخاصة بها، وتتخذ قراراتها على هذا الأساس، كما أعلنت إيران على لسان وزير دفاعها الأدميرال علي شمخاني أن الكويت دولة مستقلة، ويجب ألا نفرض موقفنا أو نموذجنا السياسي عليها. في الوقت نفسه ذكر وزير الدفاع الكويتي في أثناء زيارته أن حصول إيران على أسلحة تلبي احتياجاتها للدفاع عن النفس حق مشروع، وآمل أن تصب الصناعة العسكرية الإيرانية في خدمة أمن المنطقة ودعم قضايا العالم الإسلامي.

ثانياً – العلاقات الاقتصادية:

تتراوح العلاقات الاقتصادية بين البلدين بين التنامي والانخفاض وفقاً لمتانة العلاقات السياسية، وهي إن كانت علاقات قديمة تتركز في تبادل البضائع والسلع بين الدولتين، ويقوم بها الأفراد والتجار والمؤسسات الرسمية، فإنها انخفضت إلى معدلات دنيا في أثناء الحرب العراقية – الإيرانية، ثم عادت إلى التصاعد بعد الغزو العراقي للكويت. وعلى الرغم من محدودية حجم التبادل التجاري بين الدولتين فإن هناك محاولات عدة من قبل الطرفين لتطوير حركة التجارة بينهما وتسهيلها لكنها لم تحقق نتائج ملموسة. ففي شهر مايو سنة ١٩٩٦م تم اعتماد "مشروع اتفاق تسهيل التبادل التجاري وحرية عبور البضائع بين الدولتين"، وذلك من جانب الحكومة الكويتية حيث كان قد تم توقيع الاتفاق في عام ١٩٩٥م من قبل وزيري تجارة الدولتين(١٠). كما كان رئيس غرفة التجارة والصناعة الإيراني ضمن وفد مجلس الشورى الإيراني الذي زار الكويت في شهر إبريل سنة ١٩٩٨م؛ إذ عقد رئيسا غرفتي التجارة والصناعة في الدولتين اتفاقاً ينص على رفع حجم التبادل التجاري بينهما، وتذليل العقبات أمام المستثمرين من البلدين. وبعدها بشهر واحد زار وزير الصناعة الإيراني

الكويت حيث اتفق مع وزير التجارة والصناعة الكويتي على سبل إلغاء الازدواج الضريبي، وتسهيل المعاملات المصرفية بينهما، وإتاحة الفرصة لرجال الأعمال في الدولتين لإقامة مشاريع في الدولة الأخرى؛ إذ أعلن الوزير الإيراني عن استعداد بلاده لإلغاء تأشيرة الدخول لرجال الأعمال الكويتيين. واستعداد إيران لأن تكون جسراً لنقل السلع بين الكويت ودول آسيا الوسطى(١٨).

وقد أدت هذه اللقاءات إلى صدور قرار كويتي في شهر يونيو عام ١٩٩٩م بسفر الإيرانيين للمنطقة التجارية الحرة بالكويت دون تأشيرة دخول بمعدل ٥٠٠ مسافر إيراني يومياً، وهو ما يهدف بالأساس إلى دعم التبادل التجاري بين البلدين خاصة مع سكان المحافظات والمدن المجاورة والقريبة للكويت وهي "فارس"، "عبدان"، "بوشهر"، "خرمشهر"، و"الأهواز"(١٩).

وفي ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٩٩م تم التوقيع على اتفاقية بين البلدين بشأن التعاون التجاري للمناطق الحرة وتهدف إلى تسهيل نقل البضائع عن طريق البحر، وفي ٢٦ يناير سنة ٢٠٠٠م تم التوقيع على مذكرة تفاهم تجارية في ختام اجتماعات اللجنة الكويتية – الإيرانية المشتركة، التي عقدت بالكويت في ذلك التاريخ(٢٠).

وقد أكدت الزيارات الرسمية المتبادلة ذات الطابع الاقتصادي الهدف ذاته، ففي أثناء زيارة رئيس مجلس الوزراء الكويتي لطهران في ١٦ إبريل سنة ٢٠٠٠م ركزت الزيارة على بحث خطط نحو ربط اقتصاديات منطقة وسط آسيا

(١٨) راشد مزيد الصانع وآخرون، (٢٠٠٣م)، العلاقات الكويتية الإيرانية وسبل تطويرها، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ص ص ٤١ – ٨٧.

(١٩) "العلاقات الكويتية – الإيرانية"، (القاهرة: ١٩٩٩م)، في مدحت حماد (محرر)، التقرير الإستراتيجي الإيراني ١٩٩٨م، ص ص ١٧٥ – ١٧٦.

(٢٠) "العلاقات الكويتية – الإيرانية"، (القاهرة: ٢٠٠٠م)، في مدحت حماد (محرر)، التقرير الإستراتيجي الإيراني ١٩٩٩م، ص ص ١٦٢ – ١٦٣.

بغربها لخلق منطقة اقتصادية ضخمة تقوم على الصناعة النفطية لدولها، كما تعتمد على برامج إعادة التصنيع وصناعة السياحة الدينية.

وتشكل السياحة عنصراً مهماً في علاقات البلدين، حيث تتوجه أعداد كبيرة من المواطنين الكويتيين إلى إيران بشكل دائم للسياحة وزيارة بعض المزارات الدينية في المدن الإيرانية مثل مشهد وقم. وبالإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه، ومنذ عام ١٩٩٢م، يقام معرض سنوي للمنتجات الإيرانية بالكويت. ويتسم بمشاركة كبيرة من قبل الشركات الإيرانية وصل عددها في بعض الأعوام إلى ٨٠ شركة(٢١). ويوجد حالياً في الكويت عشرات الآلاف من العمالة الإيرانية – يعملون بالأساس – في مجال الخدمات مثل الفندقة والمطاعم والبناء وتجارة التجزئة. وفي هذا الصدد تم التوقيع في عام ٢٠٠١م على اتفاقية تعاون ثنائي بين البلدين في مجال انتقال الأيدي العاملة والتدريب الحرفي والمهني تهدف بالأساس إلى العمل على بحث الطرفين في السبل الكفيلة بضمان حقوق العمالة المتبادلة فيما بينهما. ومدة الاتفاقية خمس سنوات قابلة للتجديد، ما لم يطلب أحد الطرفين إنهاء العمل بها(٢٢). وضمن مقومات التقارب التجاري بين البلدين هو وجود أسواق تجارية ذات جودة عالية في معظم المدن الإيرانية تسمى "بازار كويتيها" (الأسواق الكويتية) تعرض البضائع الراقية والقادمة من الكويت، وهذا انعكاس للتاريخ التجاري حيث إن هذه الأسواق بدأت مع منتصف الخمسينيات بجلب البضائع من أسواق الكويت، ومنحت الكويت والكويتيين سمعة تجارية وبشرية لحسن التعامل والتعايش.

---

(٢١) أشرف محمد كشك، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٢٢) في مدحت حماد (محرر)، حسام حسن، "العلاقات الإيرانية – الخليجية"، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي ٢٠٠١م، القاهرة، تحرير وإصدار مدحت حماد، أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ١٦٤.

قضية المياه:

تعد قضية المياه أو قيام إيران بتوفير احتياجات الكويت من المياه العذبة إحدى أهم القضايا المطروحة للتعاون بين الدولتين في المجال الاقتصادي، إذ تعتمد الكويت على تحلية مياه البحر. وتعود بداية إثارة تلك القضية إلى شهر يونيو عام ٢٠٠٠م، وذلك عندما أعلن وزير الكهرباء والماء الكويتي عن مشروع إيراني لبيع المياه إلى الكويت؛ إذ أعلن "أن بلاده قد توافق على مشروع اقترحته شركة بريطانية لتوريد ٢٠٠ مليون جالون من المياه يومياً إلى الكويت" والأمر ذاته أكده وكيل وزير الطاقة الإيراني إذ أعرب الأخير عن "استعداد بلاده لتوفير احتياجات دول الخليج من المياه" خاصة أن ثلث المياه التي تجري في أنهار إيران والتي تقدر بنحو ٦٠ مليار متر مكعب تصب في الخليج، وأن ١٠٪-٢٠٪ من هذه الكمية كافية لسد احتياجات الدول الخليجية كافة من المياه(٢٣).

وتتضمن فكرة هذا المشروع ضخ المياه العذبة من سد "كاركي"، وهو ثالث أكبر سد في العالم، في شمالي إيران إلى الساحل الجنوبي للكويت عبر خط أنابيب يبلغ طوله ٥٤٠ كم، الجزء الأكبر منه في الأراضي الإيرانية ٣٣٠ كم، بينما الجزء المتبقي ٢١٠ كم تحت مياه الخليج. وتبلغ تكلفة المشروع ٢ بليون دولار، وتبلغ طاقته الإنتاجية ٢٠٠ مليون جالون من المياه يومياً(٢٤).

وبموجب هذا الاتفاق فإن الشركة البريطانية بالتعاون مع شركات أخرى كويتية وإيرانية تعهدت بنقل المياه إلى الكويت لمدة ٣٠ عاماً، مع العلم بأن الأسعار التي عرضتها الشركة تقل بنسبة ٢٠٪ عن تكلفة تحلية مياه البحر. وتعهدت الشركة بتولي توفير الموارد المالية اللازمة للانتهاء من المشروع،

(٢٣) المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٢٤) أحمد محمد طاهر، "العلاقات الخليجية – الإيرانية: نظرة مستقبلية مرجع سابق، ص ١١٦.

وكذلك بناء خط الأنابيب، وذلك مقابل تعريفة محددة تحصل عليها الشركة طوال فترة الامتياز.

وفي ٢٠٠١/٦/١٧م وافق مجلس الوزراء الكويتي على التوصيات التي تقدمت بها وزارة الكهرباء والماء بشأن المشروع والتي تضمنت الموافقة على تشكيل لجنة متابعة للمشروع برئاسة وزير الكهرباء والماء، كما تضم اللجنة ممثلين عن الهيئات الحكومية ذات الصلة بالمشروع. والهدف الأساسي من تشكيل اللجنة هو أن تقوم بالتعاون مع الشركة البريطانية في إعداد الوثائق التفصيلية وإعداد دراسات الجدوى والتكلفة التقديرية على أن ينتقل المشروع إلى طاولة المفاوضات بين حكومتي الدولتين فور الانتهاء من إعداد دراسات الجدوى(٢٥).

وفي الشهر ذاته أعلن نائب وزير الطاقة الإيراني عن وجود مشروع لتصدير المياه إلى الكويت يتطلب الانتهاء منه نحو خمس سنوات، وهو ما يعني وجود رغبة جادة من الطرفين لتنفيذ المشروع.

وحتى الآن لم يتم حسم هذه القضية التي تستحوذ على اهتمام الحكومة الكويتية بوجه خاص. فمن ناحية، تتمثل أهمية المشروع بالنسبة للكويت في توفير المياه العذبة بتكلفة أقل من تحلية مياه البحر؛ خاصة أن معدلات الاستهلاك الفردي من المياه في الكويت تعد من أعلى المعدلات في العالم. وبالنسبة لإيران يعد هذا المشروع أهم مشاريع التعاون الثنائي بين إيران ودولة خليجية ثانية، كما أن المشروع في حال توسعه يمكن أن يتحول لأن يصبح مشروع تعاون إقليمي بين إيران والدول الخليجية، وهذا هو الهدف الذي تريده إيران لخلق دور أكبر في منطقة الخليج. ولا يقتصر الأمر على هذا فحسب بل هناك مجموعة من المزايا الأخرى التي يوفرها المشروع لإيران، منها استغلال مصادر المياه بشكل أمثل، وجذب الاستثمارات إلى البلاد، وتخفيف الاعتماد على النفط والغاز لزيادة العائدات.

---

(٢٥) صحيفة "نوروز" (طهران)، ٢٠٠١/٦/٢٦م، مختارات إيرانية، العدد ١٣ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، أغسطس ٢٠٠١م).

وعلى الرغم من أهمية المشروع للطرفين فإن تنفيذه يواجه بعض الصعوبات التي جعلت البدء فيه متعثراً، وتتمثل أهم الصعوبات في الوضع المائي في إيران، وذلك في سياق ما شهدته إيران في بعض الفترات من موجات جفاف متتالية وصلت فيها إمدادات المياه إلى مستويات خطيرة؛ ففي ٢٣ يونيو سنة ٢٠٠١م أعلن نائب وزير الداخلية الإيراني أن احتياطي إيران من المياه تراجع بنسبة ٤٥٪، وذلك مقارنة بالأعوام السابقة، وفي الوقت ذاته أكدت المصادر الإيرانية أن المياه في نهر "زنده رود" الذي يعبر مدينة أصفهان قد جفت منذ بضعة شهور، كما ذكرت صحيفة إيرانية أن الآبار في محافظة كرمان قد جفت بنسبة ٦٠٪ وأن إمدادات طهران من المياه قد وصلت إلى مستويات متدنية. يضاف لذلك بعض المشكلات الأخرى المرتبطة بسوء أوضاع شبكات المياه الداخلية مما يترتب عليه إهدار كميات كبيرة من المياه؛ إذ تشير بعض المصادر الإيرانية إلى أن نحو ٣٧٪ من مياه الشرب في البلاد مهددة بسبب تهالك الشبكات، كما أن نحو ٦٠٪ من كمية المياه المخصصة لقطاع الزراعة والتي تقدر سنوياً بـ ٨٢ مليار متر مكعب لا تصل للنبات بشكل مباشر؛ وذلك بسبب هدرها بمجرد ضخها في الشبكات(٢٦). وبالفعل بدأت إيران في اتخاذ بعض الخطوات الكفيلة بالتعامل مع إصلاح الشبكات، كذلك عملت على القيام بعدد كبير من المشروعات لتوفير المياه.

على الجانب الآخر، ربما تكون هناك مخاوف كويتية من مثل هذا المشروع، من أهمها التخوف من حدوث أي خلافات إيرانية كويتية مستقبلية، بحيث تصبح مصادر المياه مهددة في هذه الحالة. ويعكس هذا الوضع إرثاً تاريخياً معاصراً في الشد السياسي بين أنظمة الحكم في إيران ودول الخليج بشكل عام، علاوة على القضايا الحدودية المعلقة.

---

(٢٦) حسام حسن، "العلاقات الإيرانية – الخليجية"، في مدحت حماد (محرر)، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي ٢٠٠١م، مرجع سابق، ص ص ١٦٣ – ١٦٤.

المبحث الثاني
عقبات التقارب بين البلدين

تشير الخبرة التاريخية إلى أن جل العقبات التي كانت تحدث التباعد بين الدولتين كانت نابعة أساساً من عقبات إقليمية أو دولية وإن كان لا ينفي هذا تولد بعض المخاوف الكويتية من شبهة التوسع الإقليمي الإيراني أو تدخل إيران في شؤونها، إلا أن الواضح – تاريخياً – أنه كانت سرعان ما تتبدد هذه المخاوف عن طريق التفاهم وتبادل وجهات النظر.. ويمكن أن تتبلور هذه العقبات في الموضوعات التالية:

١ – تسمية الخليج وأمنه:

تصر إيران إصراراً شديداً على تسمية الخليج بالفارسي؛ ففي مايو عام ٢٠٠٠م بعثت السفارة الإيرانية بمذكرة إلى المصارف الكويتية أبلغتها أن أي معاملة مصرفية بينها وبين البنوك الإيرانية سترفض ما لم تحمل اسم الخليج الفارسي. إلى جانب أنه على الرغم من تأكيد – إيران – كما سلف البيان – أن لدول المنطقة سياساتها المستقلة سواء الأمنية أو السياسية فإن طهران لا تزال ترفض الوجود الأجنبي في منطقة الخليج وتطالب بضرورة صياغة منظومة إقليمية أمنية تكون طرفاً فاعلاً فيها، وهو الأمر الذي يتعارض مع الاتفاقيات الدفاعية المبرمة بين الدول الخليجية والغربية.. وعن ذلك عبر (حسن روحاني) مستشار الأمن القومي الإيراني السابق خلال زيارة رئيس مجلس الأمة الكويتي (جاسم الخرافي) لطهران حيث قال: "إن وجود القوات الأجنبية في المنطقة يثير مخاوف كبيرة في صفوف شعوب هذه الدول وعلى الحكومات أن تبحث عن ترتيبات لتجاوز هذه المخاوف"(٢٧).

---

(٢٧) أشرف كشك، المرجع السابق، ص٥، وأحمد شكاره، إيران والعراق وتركيا: الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ٢٠٠٣م)، ص ص ٩ – ١٣.

٢ – معوقات التبادل التجاري:

لا تزال هناك قيود عديدة بين الجانبين سواء لانتقال الأشخاص أو البضائع، وما زال رجال الأعمال الكويتيون يطالبون بزيادة نسبة تملك الأجانب في إيران لتصل إلى ٨٠٪ مثلما هو الوضع السائد في كثير من الدول العربية، وبفك الازدواج الضريبي بالإضافة إلى نقص المعلومات في مجال الاستثمار.

٣ – العقبات الإقليمية:

تميزت العلاقات الكويتية – الإيرانية قبل انفجار أزمة الخليج الأولى، بالدفء والاستقرار، سواء في ظل حكم "الشاه"، أو حتى بعد قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م والحملة الإقليمية والدولية بأن الخطر الإيراني الكاسح يتمثل في تصدير مبادئ الثورة الإسلامية "الراديكالية" وأصولها إلى سائر دول المنطقة المحافظة، خاصة أن هذه الدول يوجد بها نخب متعلمة تعليماً راقياً تبدي تململها من قواعد نظم الحكم فيها، وسوف تصبح "الثورة" الإسلامية وما حملته من مبادئ مكنتها من الإطاحة بنظام الشاه ومواقفها العدائية الواضحة ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ومطامعهما في المنطقة والعالم – نموذجاً يحتذى به وتهفو وتتطلع إليه نفوس الشباب في البلدان المجاورة خاصة بعد الانتكاسات المتعددة التي تعرضت لها حركة القومية العربية والتيارات الليبرالية في المنطقة .. وبدأت حملة إعلامية ضخمة تبث موجات الكراهية لهذه الثورة: كان قطباها الإعلام الغربي الواسع المدى والانتشار والإعلام العربي في المنطقة؛ حيث صورت الثورة الإسلامية بالثورة الإرهابية والأصولية التي تعمد إلى القتل والانقلابات والتخريب، وعمدت "إسرائيل" التي كانت ترى في هذه الثورة خطراً داهماً على وجودها إلى لصق كل صفات الإرهاب والتعصب بها، وانهالت تصريحات المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين بتشويه هذه الثورة ومقارنة الشيوعية "بالخومينية"، حيث عبر وزير خارجية إسرائيل (شيمون بيريز) عن ذلك بقوله: إن "الخومينية" لها كل

خصائص الشيوعية من حيث الأيديولوجية المتعصبة، والإيمان بالصواب المطلق، والاقتناع بأن الغاية تبرر الوسيلة، ومحاولة تصدير الثورة.[٢٨]

ونظمت حملة متعددة الأبعاد لضرب هذه الثورة وتطويقها على كل الأصعدة عسكرياً وسياسياً وإعلامياً وثقافياً، وتولى نظام الحكم في " العراق" المهام العسكرية؛ حيث قام بالاعتداء على الأراضي الإيرانية عسكرياً، وكان ذلك إيذاناً ببدء حرب طويلة المدى بين الجارتين، أكلت الأخضر واليابس، واستمرت زهاء ثماني سنوات. وقدمت الكويت إلى العراق مساعدات ضخمة لا محدودة بغية دفع الخطر الإيراني ووقف زحفه على الأقل، وذلك كما صور لها ولغيرها في سائر أجهزة الإعلام، وحدث في أثناء الحرب أن شهدت الساحة الكويتية بعض حوادث التفجير وحوادث محاولات الاعتداء على بعض المسؤولين الكويتيين.. وبالطبع توترت العلاقات بين الكويت وإيران في هذه الفترة توتراً بالغاً.. ويرى بعض المحللين أنه لا يستبعد قيام بعض هذه الأعمال التخريبية من أجل خلق حالة رعب من إيران وزعزعة المجتمع الكويتي وتقريب دول الخليج إلى المفهوم العراقي لحربه ضد إيران[٢٩]. وإذا كانت العلاقات الكويتية الإيرانية لم تشهد التنافر والبعد طيلة تاريخها المعاصر فإن من الواضح أن استقرار هذه العلاقات وتنميتها يعتمد – إلى حد كبير – على نوعية علاقة إيران بدول الجوار خاصة دول مجلس التعاون.. فالكويت لا تنظر إلى السياسة الخارجية الإيرانية تجاهها فقط وإنما إلى مضمون هذه السياسة إزاء جاراتها من دول الخليج أيضاً، ومن ثم فإذا كانت العقبات الإقليمية وقفت حجر عثرة في سبيل تنمية هذه العلاقات بين البلدين طيلة فترة الحرب العراقية الإيرانية، فإنها – بلا شك –

(٢٨) النهار (بيروت)، (١٨ – ١٢ – م١٩٩٢)، ص ٨.

(٢٩) عبدالرضا علي أسيري، المرجع السابق، ص ١٨٤، للاطلاع على تفاصيل موضوع الجزر، انظر توماس ماتير، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة: طنب الكبرى، وطنب الصغرى وأبو موسى (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٥م)، ص ص ١٣٣ – ٢٠٢.

تتأثر أيضاً بموقف إيران من دول مجلس التعاون، ولعل أهم هذه العقبات في الوقت الحالي الجزر الثلاث.

مشكلة الجزر الثلاث في الخليج:

نشأت هذه المشكلة أساساً من الاتفاقات التي تمت بين إيران وبريطانيا قبل انسحاب الأخيرة من الخليج في بداية السبعينيات؛ حيث توصلت إلى اتفاقية مع إيران حول مطالبها الإقليمية في الخليج، تم بمقتضاها تنازل إيران عن مطالبتها بالبحرين والاعتراف بها دولة مستقلة. وكان للكويت دور المساعي الحميدة والإيجابية والفعالة في تقريب وجهات النظر الإيرانية – البحرينية، وتمت لقاءات التفاوض بمقر الممثلية الكويتية في جنيف.(٣٠)

كذلك موافقتها على قيام دولة الإمارات العربية المتحدة مقابل اعتراف بريطانيا بسيادة إيران على جزيرتي طنب الكبرى والصغرى، ثم توصلت إيران مع شيخ الشارقة إلى اتفاق يقضي ببسط السيادة المشتركة على جزيرة أبو موسى .. وتم بهذا الشكل تسوية الخلافات البريطانية الإيرانية. وعلى الرغم من هذا الاتفاق فإن النزاع تفجر عندما قامت إيران بطرد ١٥٠ أجنبياً في أبريل ١٩٩٢م من جزيرة "أبو موسى" كانوا يعملون لدى حكومة الإمارات بمقولة إنهم لم يحصلوا على تأشيرات دخول إيرانية، في الوقت نفسه لم تسمح لأي أجنبي بدخول جزيرة "أبو موسى" ما لم يحصل على تأشيرة إيرانية.. أثار هذا التصرف الإيراني حفيظة دولة الإمارات التي طالبت بطرح المشكلة برمتها على المنظمات الإقليمية والدولية، وطالبت بتخلي إيران عن سيادتها على الجزر.. وما زالت القضية لم يتفق على حل لها بشكل نهائي.(٣١) وتشكل بؤرة خلاف إقليمي خليجي – إيراني.

غير أنه من الواضح أن أي نزاع بين دول مجلس التعاون وإيران يؤثر على

(٣٠) المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٣١) حامد العبدالله، المرجع السابق، ص ٥٤.

مجمل العلاقات كلها، ليس بين الكويت وإيران فقط وإنما بين دول المجلس وإيران.. ولذا تعتبر الأزمة بين إيران ودول المجلس بمنزلة عقبات في طريق توطيد الصلات الكويتية – الإيرانية، ولذا من الضروري أن تبادر دول المجلس بالاتفاق مع إيران على وضع إطار للمشكلات القائمة بينهما، ولعل مشكلة الجزر تأتي على رأس المشكلات التي تعوق قيام الصلات الطيبة بين دول الخليج وإيران.

وعلى الرغم من المحاولات والإجراءات المتعددة التي اتخذتها إيران لتحسين العلاقات مع دول مجلس التعاون فإن العلاقات مع البحرين شهدت تقارباً ملموساً في مايو ١٩٩٩م؛ حيث تم إنشاء لجنة سياسية مشتركة والاتفاق على تسهيل تنقل المواطنين ومعاودة افتتاح الخط البحري بين البلدين وتنمية التعاون المشترك خصوصاً في المجالات التجارية والاقتصادية، عبر تشكيل لجنة اقتصادية في فبراير ٢٠٠٠م، والاتفاق على منح تسهيل الاستثمارات في البلدين، واتفاق آخر في ٢٠٠١م للتعاون الاقتصادي في المجالات المصرفية والطبية والسياحية والبتروكيماويات.

كما تدخلت الدول العربية لإنجاح مؤتمر القمة الإسلامية في دورته الثامنة في طهران، وذلك عن طريق كثافة الحضور وفقاً لرغبة دول مجلس التعاون الخليجي في تنشيط العلاقات مع "إيران" والعمل على توسيع آفاقها، كما أن حجم التبادل التجاري بين دول المجلس وإيران، يتجاوز "المليار" دولار سنوياً.. على الرغم من كل هذا فإن إيران لم تبد أية بوادر لحل مسألة الجزر، حيث استمرت في إجراءات تكريس احتلالها لها عن طريق بناء عدة مؤسسات على أرض الجزر، مثل دار للبلدية وإجراء مناورات عسكرية عليها وتمسكها بالسيادة عليها على الرغم من أن "السعودية" أعلنت أكثر من مرة أن تحسين العلاقات بين دول المجلس وإيران ليس معناه التجاوز عن مسألة الجزر الثلاث.

ويعتقد الباحث أن أهمية هذه الجزر بالنسبة لإيران يعزى إلى موقعها في مضيق "هرمز" الذي يتمتع بمركز حساس إستراتيجياً؛ حيث توفير إمدادات

الطاقة إلى الدول الغربية المستهلكة للنفط يتطلب أن يسود السلم والأمن في هذا المضيق، كما يعتقد البعض أن السلوك الإيراني باحتلال الجزر يوجه إنذاراً إلى القوميات التي ترغب في الانفصال عن إيران مثل البلوش والأكراد والتركمان والآذريين والعرب ولاسيما أن النزعات الانفصالية بدأت تظهر لدى بعض الأكراد الإيرانيين، ويعتقد البعض الآخر أن احتلال إيران للجزر رسالة موجهة أيضاً إلى دول مجلس التعاون الخليجي ودول إعلان دمشق من أن أية ترتيبات أمنية في الخليج لا يمكن أن تتم بمعزل عن إيران.(٣٢) وتتخوف إيران من أن تسليم الجزر إلى الإمارات قد يعني احتلالها من قبل واشنطن، وكذلك فإن تسوية الجزر سيكون جزءاً من حل شامل إيراني – أمريكي.

ولا يخفى على الباحثين أن الأوضاع الدولية تؤثر على الوضع الأمني في الخليج وعلى الاتجاهات السياسية لدول المنطقة، حيث اتجهت إيران إلى تسوية الكثير من المشكلات الحدودية بينها وبين دول المنطقة في أثناء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تركت الولايات المتحدة تسوية الأمن الإقليمي في جميع أنحاء العالم إلى الدول الإقليمية الكبرى الصديقة والدول ذات العلاقة خاصة أيام الرئيس ريتشارد نيكسون، ودفع هذا الدول في الخليج إلى الإسراع لتسوية العديد من القضايا لإزالة العقبات التي تقف في وجه التعاون بين إيران ودول الخليج. ولعل أهم التسويات التي تمت حينذاك تسوية الحدود الشمالية بين إيران والسعودية في نهاية عام ١٩٦٨م، والتفاهم الذي جرى بين إيران والشارقة ١٩٧١م بشأن جزيرة أبو موسى، وتسوية الحدود الساحلية بين إيران وقطر عام ١٩٧٠م، وبين إيران والبحرين ١٩٧٢م، وبين إيران وعمان ١٩٧٥م، وتسوية الحدود النهرية والأرضية بين

(٣٢) شملان العيسى، "الخلافات الحدودية والإقليمية من العرب وإسرائيل"، العلاقات العربية – الإيرانية، (مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦م)، ص ٤٣٧.

إيران والعراق في السنة ذاتها، ومسودة الاتفاقية بين إيران والكويت لتسوية الحدود البحرية بين الدولتين، كما تنازلت إيران عن مطالبها التاريخية في البحرين في أوائل السبعينيات، ودعمت عمان للقضاء على حركات التمرد الذي استمر اثني عشر عاماً في إقليم "ظفار".

بيد أن الاتهامات الغربية لإيران بوجود مطامع إقليمية لها أثر في تسريع التعاون بين إيران ودول الخليج خاصة بعد أن نشر "بول أردمان" روايته المثيرة للخواطر The Crash of 1979 الأمر الذي أثر في فشل الاقتراح الذي تقدمت به إيران لعقد ميثاق أمن جماعي في المنطقة باشتراك الدول الواقعة على سواحل الخليج كلها.(٣٣)

ويعتقد الباحث أنه بعد التطورات السريعة والمثيرة في المنطقة واختفاء الاتحاد السوفييتي واحتلال الولايات المتحدة للعراق وتكثيف وجودها في المنطقة، فهي تعمل على تحجيم دور إيران والحيلولة دون امتلاكها السلاح النووي؛ وذلك لضمان أمن "إسرائيل" ومنع إيران من أن تصير قوة كبرى في المنطقة، بجانب التغييرات الكثيرة المتوقع حدوثها في المنطقة بعد إجراء عملية السلام مع إسرائيل، ولذا فليس من المعقول والمنطقي أن تتجاهل الدول العربية الجارة الكبرى إيران وتوثق علاقاتها مع إسرائيل، فالطرفان يحتاج أحدهما إلى الآخر سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ويتعين أن يتوصلا إلى تسويات سلمية لمشكلات الحدود بينهما.

٤ – العقبات الدولية وأمن المنطقة:

إذا كانت منظومة مجلس التعاون الخليجي قامت في الأساس لتوثيق عرى الروابط بين الدول الست المتشابهة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتقوية الحفاظ على أمن الخليج فإن الأحداث كشفت أن "أمن الخليج" يحتاج إلى قوى دولية خارجية لحمايته من أخطار دولة إقليمية كبرى

(٣٣) Pirouz Mojabed Zadeh. (1994), Political Geography of the Strait of Hormouz in Keith S. Mclachlan (London: UCLA Press), pp. 4 - 45.

في المنطقة، ترتبط مع دول مجلس التعاون بروابط وثيقة من التاريخ والجغرافيا والحضارة المشتركة، إلا أن نظام الحكم الذي كان قائماً فيها حينذاك عام ١٩٩٠م تعدت أطماعه إلى حكم المنطقة كلها وإخضاعها لسيطرته، في الوقت الذي كان يتجه فيه الكثير من المحللين إلى أن العراق يلعب دوراً محورياً على صعيد الإقليم في حماية أمن الخليج، غير أن التطاحن والحرب التي استمرت ثماني سنوات أريقت فيها دماء الإيرانيين والعراقيين اتجهت بالأنظار إلى أطماع نظام الحكم القائم في العراق في المنطقة، وأنه يسعى إلى الخلاص من إيران في المرحلة الأولى، لينفرد بعد ذلك بالمنطقة.. وهذا ما حدث بالفعل في عام ١٩٩٠م عندما أقدم على غزو الكويت.. وكان من الأجدر أن الوفاق العراقي الإيراني ثم الوفاق مع دول الخليج الست، هو الذي يشكل أمن الخليج وحمايته، غير أن السياسة الإقليمية للدولتين الإقليميتين الكبيرتين ذهبت بعيداً وفي اتجاه آخر؛ بحيث عصفت بأمن الخليج واستقراره وفتحت الباب واسعاً لتدخل قوى دولية تختلط مصالحها الحيوية مع مصالح دول الخليج في حمايته من أية قوى أخرى سواء إقليمية أو دولية.

ولذا – يعتقد الباحث – أن الوفاق الإيراني الخليجي خاصة مع الكويت، يؤدي دوراً في تعزيز الأمن المشترك للمنطقة.. ويقرر هذا أن الإحساس يتزايد بأهمية الدور الإيراني، وعبر ذلك صراحة الأمين العام السابق لمجلس التعاون عبدالله بشارة بقوله: "نحن مع إيران شركاء في الخليج في المحافظة على أمنه واستقراره، ومن الضروري أن تتعاون دول المجلس مع إيران"(٣٤).. وفي المقابل فإن إيران ترغب في أن يكون لها دور كبير في ترتيبات الأمن في منطقة الخليج، وتتصادم رغبتها هذه مع سياسة الولايات المتحدة التي تعتمد على وجود قواتها العسكرية في المنطقة بشكل مباشر، وترى أن هذه قوات أجنبية دخيلة على المنطقة تستهدف الحفاظ على مصالحها الفائقة فيها، وعرفت كيف تستفيد من أطماع الحكم السابق في العراق لتعزز وجودها العسكري في المنطقة، وهذا

(٣٤) القبس، (٢٠٠٦/٣/١م)، ص ١.

الوجود العسكري يشكل على المدى البعيد خطراً على المنطقة كلها، حيث يعمل – على الدوام – على عدم استقرارها وشغلها بحلقة نزاعات وحروب مسلحة بينه وبين شعوبها، بجانب أنه يشكل خطراً على إيران نفسها وعلى طموحاتها في التنمية والتطور، حيث يقف موقفاً مهدداً ومناوئاً لطموحاتها في امتلاك أسلحة ذرية وطموحاتها في التنمية عن طريق تطور الزراعة والصناعة.. ويعتقد أن إيران إذا كانت ترغب حقيقة في حماية أمن المنطقة فعليها أن تؤدي دوراً كبيراً، وأن تبذل جهوداً حثيثة لنفي أية أطماع لها في المنطقة خاصة في الكويت والإمارات.. وإذا كان الوضع معقداً بوجود القوات الأمريكية في المنطقة بكثافة كبيرة، فإن وجود هذه القوات تم برضا معظم الحكومات الشرعية في المنطقة خشية من الدول الإقليمية الكبرى، وما جسد هذه الخشية وهذا الخوف العراق ونظامه السابق.. لذا فان إيران مطالبة شفوياً وعملياً أن تثبت أنها ليست لديها أية أطماع إقليمية حتى يمكنها أن تكتسب ود شعوب الخليج، وبالفعل فقد أوضحت إيران تكراراً ومراراً بأنها ليست لديها أية أطماع إقليمية في المنطقة، وأنها تنشد إقامة سلام وتعاون في الخليج من خلال الوسائل الدبلوماسية.(٣٥)

ولذا يعتقد الباحث أن إيران مطالبة بأن تضع تسوية لمشكلة الجزر بينها وبين الإمارات، وأن تمضي سريعاً في تدعيم الروابط التجارية والاقتصادية مع الكويت وتعزيزها حتى تسود الثقة ويشيع الهدف والهدوء.. إلا أنه يتعين الأخذ في الاعتبار أن هناك عقبات شتى في هذا الصدد، لعل أهمها يتمثل في الضغوط الأمريكية التي تسعى إلى إبعاد إيران عن ممارسة أي دور لها في المنطقة سواء هي أم غيرها.. في الوقت نفسه كانت هناك أطروحات عربية تحت صيغة "إعلان دمشق" ترمي إلى إقامة أمن عربي للخليج مع إبعاد الدور الإيراني.. ولذا أعتقد أن إيران يلزم لها أن تنسج علاقات ودية مع دول المنطقة العربية تحت راية المصالح المشتركة والأخوة الإسلامية، وإن كان هذا يقابل الآن بضغوط أمريكية على بعض الدول العربية للحيلولة دون نسج هذه العلاقات الودية.

---

(٣٥) خالد محمد البسيوني، التحول العاصف في إيران (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، ٢٠٠٦م)، ص ٣٢١.

المبحث الثالث
القوة العسكرية الإيرانية.. رؤى متعددة

الرؤية الإيرانية للإقليم الخليجي وقوتها العسكرية:

تشعر إيران – مهما اختلفت ألوان أنظمة الحكم – أنها دولة كبرى في الإقليم الذي تقع فيه سواء بحكم التاريخ أو الجغرافيا أو الحضارة أو الثقل البشري، ولذا كانت على الدوام تحدد سياساتها الخارجية الإقليمية بتقوية هذا الدور في المنطقة، وهو يرتفع إلى مصاف الإستراتيجية التي تشكل ثوابت تعاملها في سياستها الخارجية مع دول الجوار والدول الأخرى في العالم.. ولذا تسعى إيران بكل الطرق إلى امتلاك قوة عسكرية متقدمة تستخدمها في حماية الإقليم وتقليص النفوذ الدولي فيه، وهي لا تمثل خطراً على الخليج وأمنه وإنما الخطر يأتي من خارج المنطقة خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل. ويرى (حسن حنفي) أن الإعلام الغربي يضخم أسطورة الخطر النووي الإيراني، وهو خطر وهمي لأسباب علمية وأيديولوجية، فكيف يهدد الخطر النووي الخليج وإيران هي أول المتضررين بالإشعاع النووي؟ ولماذا تهدد إيران الخليج والشيعة على ضفتي الخليج، والمسلمون سنة وشيعة، يرون أن الخطر الحقيقي على الخليج يأتي من التركيبة السكانية والهجرات الآسيوية المتزايدة.(٣٦)

القوة العسكرية:

تحتل إيران المرتبة الثانية على صعيد القوات العسكرية النظامية؛ حيث تبلغ ٥٧٥ ألف جندي بعد تركيا (٨٢٠ ألفاً)، ويبلغ عدد سكان إيران أكثر من ٧٠ مليوناً، وإجمالي دخلها القومي السنوي يصل إلى ١٦٢ بليون دولار، في حين يصل إنفاقها الدفاعي إلى ما بين ثلاثة بلايين دولار وخمسة بلايين دولار؛

(٣٦) حسن حنفي، "الخطر على الخليج من أين؟"، جريدة العربي، (القاهرة)، (١١ – ٢ – ٢٠٠٧م)، ص ١٠.

أي نحو ٢,٧٪ من إجمالي الدخل القومي[٣٧]. وتمتلك إيران قاعدة صناعية عسكرية متقدمة سمحت لها بتخفيض اعتمادها على العالم الخارجي في تزويدها بالمنظومات الدفاعية، كما تملك قاعدة علمية واسعة أتاحت لها بناء مصانع لإنتاج الدبابات والأسلحة الدقيقة التصويب، وشبكات الرادار المتقدمة، وحتى الغواصات الصغيرة والطائرات النفاثة.

كما تملك صواريخ مضادة للدبابات "نافذ"، وهو ذو رأس حربي واحد شديد الاختراق للدروع الفولاذية بسمك (٥٠٠) ملم، وتملك الصاروخ "رعد" المطور من ماليوتكا الروسي، وهو يمتاز بمشغل مزود بنظام توجيه أرضي وزنه ١٣,٢ كلغم، وبعمود إدارة ومنظار بريسكوبي وبطارية، ويستطيع التوجيه والتحكم بأربعة صواريخ معاً، وتخترق الرأس الحربية لصاروخ رعد درعاً فولاذياً بسمك (٥٠٠٠) ملم، ويبلغ مداه الأقصى ٣ آلاف متر، وجاءت تجربة شهاب ٣٠ لتثبت التطور في البرنامج الصاروخي الإيراني كتطوير للصاروخ الباليستي الروسي متوسط المدى (سي اس ساندال) الذي لا يتجاوز مداه ٣٠٠ كم.. وهناك مخاوف عربية من الأنباء التي يتناقلها الإعلام الغربي عن جهود إيران لتطوير صواريخ "ود وانج" الكورية، وهذا الذي يدفع الإدارة الأمريكية باستمرار للضغط على روسيا والصين وكوريا الشمالية بفك التعاون العسكري والذري مع إيران، خاصة أن المخاوف الإسرائيلية تتصاعد مع محاولات إيران تطوير الصاروخين شهاب ٤، ٥ وإدخالهما إلى الخدمة الفعلية عام ٢٠٠٥م، ولا تصدق ادعاءات طهران أن تطوير هذه الصواريخ يندرج تحت إطار برامج الصناعة الدفاعية.. فالصاروخ يصل مداه إلى ١٣٠٠ كيلومتر ويمكنه نقل قمر صناعي تجربه كوريا الشمالية على غرار الصاروخ (نود نج).. ولذا ترى الولايات المتحدة أن إيران مصدر لتهديد أمن الخليج من زوايا عدة:

١ – أنها تهدف إلى صيرورتها قوة إقليمية وحيدة في المنطقة، ولذا يكون

(٣٧) جورج المصري، الرأي العام (١٠ – ٦ – ٢٠٠١م)، ص ١٧.

طبيعياً أن ترمي إلى هيمنتها على دول الخليج وانضواء هذه الدول تحت مظلتها ومن ثم تحقيق المصالح الإيرانية في كل المجالات، وهذا يتنافى مع إستراتيجية الولايات المتحدة التي تحول دون قيام دولة إقليمية كبرى في المنطقة، وإذا كان العراق فشل في ذلك بسبب التدخل الأمريكي العسكري، فالاحتمال وارد في منع إيران من ذلك، ولعل أهمها قوة التدمير الكبيرة التي ستصيب المنطقة بأسرها.

٢ – أن "إيران الكبيرة" ستعمل على مواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة، وتهدد المصالح الأمريكية الحيوية في هذه البقعة من العالم، ومن الضرورة أن يترك أمن الخليج للدول الموجودة به أساساً استناداً إلى العلاقات المشتركة بين دول المنطقة.(٣٨)

٣ – مناهضتها الحلول الوسطية المتعلقة بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وموقفها المتشدد من إسرائيل، في ظل القيادات الإسلامية المتشددة وتهديدها لوجودها بما تملكه من أسلحة متطورة بعيدة المدى.

الموقف الإيراني من تقسيم العراق:

يعتقد البعض أنه يلحق بتخطيط "إيران" لتصبح قوة عسكرية وحيدة في المنطقة أنها ترحب بمشاريع إسرائيل والولايات المتحدة لتقسيم العراق وتفتيته إلى كيانات هزيلة غير قادرة على توفير الطعام لنفسها، وبذلك تغدو الدولة الوحيدة الكبرى في المنطقة، وتكون تخلصت من الخطر الإقليمي بيد القوة الكبرى و(إسرائيل) وحماقات النظام العراقي قبل إسقاطه، وتصبح المسألة محصورة بينها وبين القوة الكبرى التي تسعى إلى تضييق الخناق عليها وعدم السماح لها بأن تصبح القوة الإقليمية الوحيدة في المنطقة. والاحتمالات مهيأة أمام إيران، للتدخل في جنوب العراق وذلك لوضع لبنات أساسية في حجر تقسيم العراق.

---

(٣٨) محمد جابر الأنصاري، الأهرام (٢١ – ١٠ – ٢٠٠٤م)، ص ١٠.

غير أن الكثير من المحللين يعتقد أن "إيران" تتوافر لها قيادة رشيدة أعقل من أن تزج بنفسها في مستنقعات الجنوب العراقي، ولا ترمي مطلقاً أن تدخل في صراع مكشوف بين التشيع العربي والتشيع الفارسي، بين حوزة (النجف الأشرف) وبين حوزة (قم).. خاصة أن التضامن المذهبي غير قائم على تبادل المصالح المعتمد في سياسات العصر.. كما أن هذا الأمر يعطي مسوغاً لتدخل الولايات المتحدة مباشرة ضدها.. كما أن تأييد إيران لانفصال الجنوب العراقي سيحرض كردستان على الانفصال.. وهكذا يمكن أن تضع إيران نفسها في ورطة الخيار بين تدعيم قيام دولة كردية في شمال العراق أو دعم منطقة عربية شيعية لا تنتمي إليها وتتناقض ولاءاتها معها.(٣٩)

ولا يبدو أن مثل هذه المغامرات السياسية الإقليمية واردة لدى القيادة الإيرانية، بينما أولويات أمنها القومي تتعرض للتهديد؛ حيث إن الرصد الدقيق لأول إشارة تنتظرها "شاشة الكومبيوتر، تأتي من إسرائيل والولايات المتحدة".

ويذهب البعض بعيداً حيث يرى أن قيام نظام عراقي ديمقراطي حر سيمثل خطراً على النظام الديني في إيران .. والباحث يستبعد ذلك – على الأقل – لسنوات قليلة قادمة، وذلك نظراً لأوضاع العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية اليوم، التي لا تنبئ في المستقبل عن قيام مثل هذا النظام. وإن حدث ذلك الاحتمال البعيد، فالمواجهة ستكون بتطوير النموذج السياسي والفكري (خاصة الفقه الاجتهادي) الإيراني ليصبح قوة في المنطقة.

الرؤية الكويتية للقوة العسكرية الإيرانية:

من المفاهيم المستقرة في العلاقات الدولية، أن الدول الصغرى في إقليم ما تسعى للدخول في تحالفات مع الدول الكبرى في الإقليم بهدف التعاون والحماية، وتصبح هذه الدول أكثر اطمئناناً على أمنها القومي ووجودها في حالة التوازن بين القوى الإقليمية الكبرى.. وتميزت السياسة الخارجية الكويتية منذ

(٣٩) محمد جابر الأنصاري، المرجع السابق.

بداية الستينيات من القرن الماضي بالتوازن بين الدول الإقليمية الكبرى التي تحيط بها حتى انفجر الصراع العراقي – الإيراني.. وبالطبع تتصاعد المخاوف أكثر في ظل وجود دولة واحدة إقليمية كبرى خاصة إذا اتسمت سياستها الخارجية بالهيمنة والتوسع الإقليمي.. ولكنه في حالة توافر قيادات ونظم حكم رشيدة في هذه الدولة الكبرى، ترتبط بمعاهدات واتفاقيات مع الدول الصغرى في المنطقة، تقوم على تبادل المصالح المتكافئة دون حيف أو طمع، فإن ذلك سيؤدي إلى تهدئة مخاوف هذه الدول من الجارة الإقليمية الكبرى.

والكويت في سياستها الخارجية لا تشذ عن ذلك، حيث إنها تقوم بتدعيم العلاقات مع إيران في جميع المجالات خاصة بعد عام ١٩٩٠م، وترحب بقيام إيران القوية ما دامت هذه القوة في خدمة المنطقة وحماية شعوبها ودولها.. ويبدو أن تجربة المنطقة في فترة ربع القرن الماضية تمد الدولة الكبيرة الإقليمية بالخبرة في أن تصبح قوة عادلة لا تهدد ولا تعتدي على جيرانها الأصغر بل تسعى إلى نسج علاقات المصالح والمنافع المتبادلة.

وإزاء هذه الأوضاع، تصبح الكرة في الملعب الإيراني، حيث أي جور أو تعد أو إثارة بلبلة بين الطوائف في هذه الدول، يعطي الفرصة واسعة للقوة الكبرى في العالم بالتدخل المباشر ضد إيران خاصة أنها تراقب كل مشاريعها التسليحية والعسكرية والتنموية، وتحاول وضع الخطط لعدم توسعها أو انطلاقها عن حد معين..

وهكذا لا يرحب القطب الأوحد في عالم اليوم بمشاريع انضمام إيران إلى النادي النووي، لكي لا تصبح قوة إقليمية كبرى في المنطقة، لذا راحت سياسة الولايات المتحدة في المنطقة في الثلاثين عاماً الفائتة تعمل على تحطيم أية قوة إقليمية وعدم بروزها .. وإذا كانت قد احتلت العراق فهي تراقب بدقة مدى تقدم "إيران" في صنع أسلحة نووية، وإذا كانت الوكالة الدولية للطاقة تطالب "إيران" بوقف برنامجها النووي، فإن هناك تأهباً لإنزال ضربة موجعة بمفاعلاتها سواء من الولايات المتحدة أو من قبل إسرائيل حيث تعمل

"إسرائيل" على أن تحول دون امتلاك إيران لأسلحة ذرية حتى لا تتعرض للخطر أو لا يحدث خلل في ميزان التوازن النووي في الشرق الأوسط لغير مصلحة إسرائيل.. وفي الوقت نفسه فإن مصالح إستراتيجية واسعة للولايات المتحدة تتركز في منطقة الخليج، واتجهت بعد أن أصبحت القوة الكبرى الوحيدة في عالم اليوم لتحمي مصالحها بنفسها في المنطقة، عن طريق قواتها العسكرية.. كما تتعهد بحماية دول الخليج من أية اعتداءات أو أطماع في مواردها، ولذا فهي تحول دون أن تؤدي إيران دور حماية أمن المنطقة باعتبارها قوة إقليمية وحيدة بعد احتلال العراق، وتمارس ضغوطاً – سواء على إيران أو على دول مجلس التعاون – لكي لا تتجاوز العلاقات الإيرانية بدول الخليج – ومنها الكويت – حداً معيناً من القوة والتشابك.

الخاتمة:

اقتراحات وتوصيات لتوثيق العلاقات الكويتية الإيرانية:

يمكن القول: إن الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، وكذلك اختلاف الرؤى بين الطرفين الخليجي والإيراني حول مفهوم تحقيق أمن الخليج وسبله عوامل ما زالت تشكل عوائق أمام تطوير العلاقات الكويتية – الإيرانية. وإن تطويرها، مرهون بعوامل عدة، لعل أهمها إزالة عوامل سوء الفهم من قبل الطرفين، وعدم تعميق الخلافات، والبقاء بها عند مستوى معقول. وقد أثبتت الدول الخليجية بوجه عام في علاقاتها مع إيران أسلوب رهن جميع قضاياها وتعليقها على حل مشكلة الجزر، وهو الأمر الذي ترتب عليه – في تقديري – خسارة للطرفين، إلا أنه في ظل تحولات البيئة الأمنية والتطورات المستمرة في منطقة الخليج، هناك حاجة ماسة لتغيير الإستراتيجية المتبعة بحيث يصبح الأساس هو العمل على طرح إجراءات بناء الثقة أولاً مع الطرف الإيراني، ثم يأتي في مرحلة لاحقة البحث عن إيجاد حلول للخلافات تأسيساً على أواصر العلاقات بين الطرفين، خاصة أن إيران دولة محورية في المنطقة لا يمكن النظر إليها على أنها دولة جوار جغرافي فحسب، بل دولة جوار حضاري، وهو يتطلب

تغييراً في الإستراتيجية المتبعة والتخلص من رواسب الماضي، وكذلك العمل على استثمار التغيرات الداخلية التي يشهدها المجتمع الإيراني في الوقت الحالي في ظل الانفتاح السياسي والاقتصادي. وهذا الأسلوب سيحقق مصالح الطرفين والطرف الخليجي بوجه خاص. وحتى إن لم تسهم تلك الإستراتيجية في حل الخلاف حول الجزر فإنها ستحقق منافع عدة للطرف الخليجي، خاصة أن الإستراتيجية المتبعة حالياً والقائمة على طرح قضية الجزر قبل أي حديث عن تعاون بين الطرفين لم تسهم فعلياً في تحسين العلاقات.

إن أول متطلبات تعميق العلاقات الكويتية – الإيرانية وتفعيلها في الوقت الحالي هو ضرورة إدراك كل طرف لما يمكن أن يسهم فيه استقرار العلاقات مع الطرف الآخر في تحقيق مصالح متبادلة. وهو ما يتطلب من كل طرف دراسة متعمقة لملف الطرف الآخر. لتحقيق ذلك لابد من الإسراع في التوصل إلى اتفاقية أمنية شاملة بين الدولتين، فالجوار الجغرافي يفرض تحديات مشتركة تؤثر على أمن الطرفين ومصالحهما، وتتمثل خطورتها في كونها من التعقيد والتشابك بحيث لا تستطيع دولة واحدة مهما بلغت درجة قوتها أن تتعامل معها بمفردها. من ناحية ثانية، هناك حاجة لتعميق التعاون الاقتصادي بين الدولتين، وهنا تبرز الحاجة لإنشاء لجنة اقتصادية مشتركة رفيعة المستوى تعكف – بالأساس – على دراسة الملف الاقتصادي وسبل تطوير العلاقات الاقتصادية الكويتية – الإيرانية. ولعل من أهم القضايا المطروحة في هذا الصدد سبل زيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين، وكذلك قضايا التعاون الاقتصادي الأخرى، وفي مقدمتها قضية المياه، وتصدير إيران الغاز للكويت.

وإذا ما انتقلنا للحديث عن إجراءات بناء الثقة بين الدولتين فإنه يبرز في هذا الصدد دور دبلوماسية المسار الثاني والمسار الثالث، وتتمثل دبلوماسية المسار الثاني، وهو مسار غير رسمي، في أنشطة الباحثين والخبراء التي تهدف إلى مساعدة صناع القرار في صياغة سياستهم الأمنية من خلال تقديم المشورة، وذلك خلافاً لأنشطة المسار الأول، التي تتمثل في أنشطة الدبلوماسية

الرسمية. أما أنشطة المسار الثالث أو دبلوماسية المسار الثالث فتتمثل في أنه، نظراً للدور المتزايد لمنظمات المجتمع المدني في حفظ السلم والأمن الدوليين فترة ما بعد الحرب الباردة، فإن دبلوماسية المسار الثالث تقوم على محاولة بناء صلة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني من خلال إنشاء لجان مشتركة بين الدبلوماسيين والباحثين. ويتم هذا الدور من خلال مجموعة من المؤسسات البحثية المستقلة المعنية بدراسات السلم أو ما يسمى بدبلوماسية المدرسة البنيوية الجديدة.(٤٠)

وقد بدأت أبرز أنشطة المسار الثالث في منطقة الخليج في عام ١٩٩٨م ممثلة في أنشطة الأمن الإنساني والحكم العالمي في غربي آسيا **Human Security and Global Governance in West Asia** والمعروف اختصاراً باسم HUGG West Asia وذلك بمشاركة عدد كبير من المؤسسات البحثية العالمية والمعنية بقضايا أمن الخليج وقضايا الأمن الإنساني. وركز المشروع في مراحله الأولى على إجراءات بناء الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران. من خلال تشكيل اللجنة الدولية للأمن والتعاون في غربي آسيا **The International Commission for Security and Cooperation in West Asia**، وتتكون اللجنة من باحثين ودبلوماسيين من دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى إيران والعراق. كما تضم اللجنة الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن، وممثلاً من الأمم المتحدة(٤١).

وعقدت الجولة الأولى من أعمال اللجنة خلال الفترة من ٦ – ٧ مارس عام ١٩٩٩م في اسطنبول، وعقدت الجولة الثانية خلال الفترة من ٢٧ – ٢٩ مايو عام ٢٠٠٠م في قبرص، وأما الجولة الثالثة فقد عقدت في الدوحة خلال الفترة

(٤٠) Majid Tehranian, "Introduction: Triple Track Diplomacy in West Asia," in Majid Tehranian (ed.), Bridging A Gulf: Peace Building in West Asia, (New York: Toda Institute for Global Governance and Policy Research, 2003), P.P. 1 - 2.

(٤١) Ibid. P2.

من ٥ – ٧ يناير عام ٢٠٠١م، وعقد الاجتماع الرابع للجنة في قبرص للمرة الثانية خلال الفترة ٢٩ – ٣٠ مارس عام ٢٠٠٢م.

وخلال اجتماع الدوحة تم الاتفاق على اتخاذ الخطوات التمهيدية لإنشاء المعهد الإقليمي لغربي آسيا للحوار **West Asian Regional Institute for Dialogue**، وذلك بوصفه منظمة غير حكومية تهدف إلى تطوير الأمن والسلم بين دول غربي آسيا من خلال فتح قنوات الحوار، وتبادل التفاهم المشترك، وبناء الثقة بين شعوب المنطقة. وكذلك التعاون فيما يتعلق بقضايا الأمن الإنساني في المنطقة. ونظراً لأن الاجتماع جاء بعد أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ارتكز على الحاجة الملحة لبناء نظام أمني إقليمي جديد في غربي آسيا يقوم على أسس السلم والعدالة والتقدم الاقتصادي والديمقراطية السياسية واحترام حقوق الإنسان. وخلص الاجتماع إلى أن الوصول لهذا الأمر يتم من خلال دعم جهود التحول الديمقراطي(٤٢). وتأسيساً على ما سبق يمكن القول: إن هناك حاجة من الطرفين الكويتي والإيراني لدعم إنشاء المعهد الإقليمي لغربي آسيا للحوار وسيلة لتفعيل العلاقات الإيرانية – الخليجية بوجه عام. وتبرز أهمية مثل هذا المعهد – بالأساس – في طبيعة القضايا التي يتطرق إليها من مثل قضايا المخدرات والإرهاب، ونشر ثقافة السلم وغيرها، وقضايا الأمن الإنساني بوجه عام، وهي القضايا المشتركة بين الدول الخليجية وإيران، ومن ثم فإن فتح مجالات للحوار من خلال مثل هذا المعهد من شأنه تمهيد الطريق أمام الطرفين للحوار حول إجراءات بناء الثقة وتوفير مدخل للحوار حول القضايا الإقليمية الأخرى.

ويرتبط بما سبق ضرورة انضمام الدول الخليجية، ولو كشركاء حوار، في "مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا" **Conference on Interactions and Confidence Building Measures**، وإيران أحد الأعضاء كاملي العضوية في

(٤٢) Ibid, P. 2 - 3.

المؤتمر. وقد أعلن إنشاء المؤتمر في يونيو عام ٢٠٠٢م، وذلك في أثناء انعقاد القمة الأولى للمؤتمر بآلماتي عاصمة كازاخستان، ويضم التجمع في عضويته ست عشرة دولة هي أفغانستان، وأذربيجان، وإيران، ومصر، وفلسطين، وإسرائيل، والصين، والهند، وباكستان، ومنغوليا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأزبكستان، وقيرغيزيا، وروسيا، وتركيا. ويتمتع بوضع المراقب في المؤتمر عشر دول هي الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وكوريا الجنوبية، وإندونيسيا، وماليزيا، وتايلاند، وفيتنام، وأوكرانيا، وأستراليا، ولبنان. بالإضافة إلى عدد من المنظمات الدولية هي الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجامعة الدول العربية، والجماعة الاقتصادية لوسط آسيا. وتكمن أهمية عضوية الدول الخليجية في مثل هذا التجمع في طبيعته من حيث كونه تجمعاً أمنياً يهدف إلى طرح إجراءات بناء الثقة في آسيا، كما يهدف إلى تحقيق السلم والأمن والاستقرار في آسيا والعالم، وتطوير التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات كافة مع التركيز على القضايا الأمنية، من مثل انتشار الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، وقضايا اللاجئين، وكذلك دعم الجهود الدولية الرامية لنزع أسلحة الدمار الشامل(٤٣).

وبوجه عام تتمثل أهمية المشروع في أنه يرتكز أولاً على طرح إجراءات بناء الثقة كمطلب أساسي يسبق التعاون حول القضايا الإقليمية مع التركيز أكثر على القضايا الأمنية المطروحة على الساحة الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة كالأمن الإنساني، والإرهاب وتجارة المخدّرات واللاجئين وتلوث البيئة؛ إذ إن طرح إجراءات بناء الثقة أولاً من شأنه توفير بيئة مواتية لحل جميع الصراعات الإقليمية الأخرى. وبذلك تشكل عضوية الدول الخليجية – ومن بينها الكويت – مع إيران في مثل هذا المؤتمر وسيلة ثنائية وجماعية لفتح قنوات مهمة لمناقشة

(٤٣) سيد صدقي عابدين، "مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا"، في محمد السيد سليم، ورجاء سليم، محرران، الأطلس الآسيوي، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٣م)، ص ص ٥١٥ – ٥١٦.

تلك القضايا ومحاولة خلق حوار إقليمي بشأنها بما يسهم أولاً في إدراك جميع أبعادها وثانياً في وضع حلول أنسب لها.

ويرتبط بذلك اقتراح آخر متمثل في إنشاء ما يشبه المنتدى الإقليمي لرابطة الآسيان **ASEAN Regional Forum**، ولكن في منطقة الخليج ويكون بقيادة مجلس التعاون الخليجي، وتكون عضويته مفتوحة أمام الأطراف الإقليمية الأخرى ومن بينها إيران. بحيث يكون بمنزلة منتدى إقليمي **Regional Forum** يسمح في إطاره بمناقشة القضايا الإقليمية والتوصل إلى توصيات بشأنها تفيد صناع القرار، وهنا يبرز دور دولة الكويت في الدعوة لإنشاء مثل هذا المنتدى الإقليمي.

الملحق

جدول رقم (١)
صادرات الكويت إلى إيران وواردتها منها وحجم التبادل التجاري والميزان التجاري

الأرقام (مليون دولار)

العام	صادرات الكويت إلى إيران	واردات الكويت من إيران	التبادل التجاري الكويتي – الإيراني	الميزان التجاري الكويتي – الإيراني
١٩٧٤م	٣٠	٢٠	٥٠	+١٠
١٩٧٥م	١١٨	١٨	١٣٦	+١٠٠
١٩٧٦م	٧٦	١٨	٩٤	+٥٨
١٩٧٧م	٧٣	٢١	٩٤	+٥٢
١٩٧٨م	٨٨	٢٧	١١٥	+٦١
١٩٧٩م	١١٥	٣٥	١٥٠	+٨٠
١٩٨٠م	١٤١	٢٦	١٦٧	+١١٥
١٩٨١م	١٢٢	١٠	١٣٢	+١١٢
١٩٨٢م	٦٧	١٥	٨٢	+٥٢
١٩٨٣م	١٩٤	١٤	٢٠٨	+١٨٠
١٩٨٤م	٦٧	١٥	٨٢	+٥٢
١٩٨٥م	٥٠	١١	٦١	+٣٩
١٩٨٦م	٤٨	١١	٥٩	+٣٧
١٩٨٧م	٤٨	١١	٥٩	+٣٧
١٩٨٨م	٢	٢٠	٢٢	– ١٨
١٩٨٩م	٢٤	١٩	٤٣	+٥
١٩٩٠م	١٥	١٢	٢٧	+٣
١٩٩١م	٢٩	١٥	٤٤	+١٤
١٩٩٢م	٥٥	٣٨	٩٣	+١٧

تابع/ جدول رقم (١)
صادرات الكويت إلى إيران وواردتها منها وحجم التبادل التجاري والميزان التجاري

الأرقام (مليون دولار)

العام	صادرات الكويت إلى إيران	واردات الكويت من إيران	التبادل التجاري الكويتي – الإيراني	الميزان التجاري الكويتي – الإيراني
١٩٩٣م	٦	٧٠	٧٦	– ٦٤
١٩٩٤م	٤	٨٨	٩٢	– ٨٤
١٩٩٥م	٥	٦٤	٦٩	– ٥٩
١٩٩٦م	٣	٤٠	٤٣	– ٣٧
١٩٩٧م	١٤	٦١	٧٥	– ٤٧
١٩٩٨م	–	٧٣	٧٣	– ٧٣
١٩٩٩م	–	١٠٣	١٠٣	– ١٠٣
٢٠٠٠م	–	١٣٤	١٣٤	– ١٣٤
٢٠٠١م	٩	١٣٠	١٣٩	– ١٢١
٢٠٠٢م	٢٥	١٤٥	١٧٠	– ١١٣
٢٠٠٣م	٢٢	١٨٧	٢٠٤	– ٢٦
٢٠٠٤م	٢٢	٢١٢	٢٣٤	– ١٩٠
٢٠٠٥م	٦٥	٤٠٤	٤٦٩	– ٣٣٩
الإجمالي	**١,٥٣٧**	**٣,٥٥٢**	**٥,٠٨٩**	**– ٥١٧**

المصادر:

- Direction of Trade Statistics Year book 1981, International Monetary Fund, 1981;
- Direction of Trade Statistics Year book 1988, International Monetary Fund, 1988;
- Direction of Trade Statistics Year book 1995, International Monetary Fund, 1995;

- Direction of Trade Statistics Year book 2002, International Monetary Fund, 2002;
- Direction of Trade Statistics Year book 2004, International Monetary Fund, 2004.

ومعلومات قدمت إلى الباحث من السفارة الإيرانية في الكويت (١٧/٢/٢٠٠٧م).

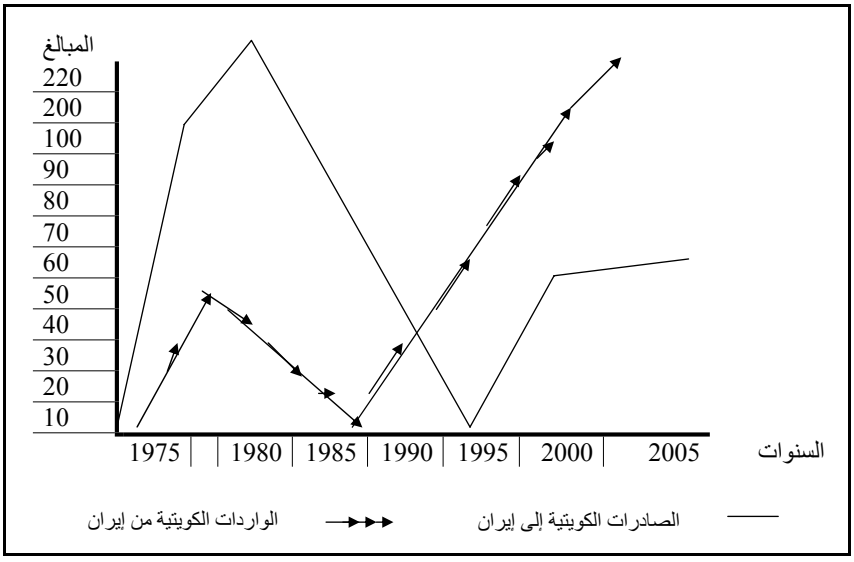

شكل رقم (١) – صادرات الكويت من وإلى إيران وواردتها
(بالمليون دولار)

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- أحمد شكاره، (٢٠٠٣م)، إيران والعراق وتركيا: الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية).
- أحمد محمد طاهر، (أكتوبر ٢٠٠١م)، "العلاقات الخليجية – الإيرانية: نظرة مستقبلية"، السياسة الدولية، العدد ١٤٦.
- أشرف محمد كشك، (إبريل ٢٠٠٣م)، "العلاقات الكويتية – الإيرانية: رؤية تحليلية"، مجلة مختارات إيرانية.
- أشرف محمد كشك، (يناير ٢٠٠٤م)، "أمن الخليج بعد حرب العراق"، السياسة الدولية، العدد ١٥٥.
- أمير طاهري، الشرق الأوسط، (٢٦ – ١ – ٢٠٠٧م).
- بديع جمعة، (١٩٩٣م)، العلاقات العربية – الإيرانية، القاهرة: معهد البحوث العربية.
- بيروز مجتهد زادة، (١٩٩٦م)، العلاقات العربية الإيرانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- توماس ماتير، (٢٠٠٥م)، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة: طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية).
- ج. ب. كيلي، تعريب خيري حماد، (نوفمبر ١٩٦٩م)، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، بيروت: مكتبة الحياة.
- حامد حافظ العبد الله، (إبريل ١٩٩٧م)، "العلاقات الكويتية –

الإيرانية: دراسة استشرافية لآفاق التعاون"، السياسة الدولية، العدد ١٢٨.

- حسام حسن، (أكتوبر ٢٠٠٢م)، "العلاقات الإيرانية – الخليجية" التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي ٢٠٠١م، القاهرة.
- حسن حنفي (١١ – ٢ – ٢٠٠٧م)، "الخطر على الخليج من أين؟" العربي (القاهرة).
- خالد محمد البسيوني، (٢٠٠٦م)، التحول العاصف في إيران، القاهرة: دار الأحمدي للنشر.
- راشد مزيد الصانع وآخرون، (٢٠٠٣م)، العلاقات الكويتية – الإيرانية وسبل تطويرها، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.
- سعد محيو، (٢٧/٣/٢٠٠٣م)، "إيران وأمريكا: صفقة كبرى أو مجابهة كبرى"، الرأي العام.
- سيد صدقي عابدين، (٢٠٠٣م)، "مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا" في محمد السيد سليم ورجاء سليم، (محرران) الأطلسي الآسيوي، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية.
- سيد عوض عثمان، (١/١/٢٠٠١م)، "العلاقات الإيرانية الخليجية"، مختارات إيرانية، القاهرة: دار الأهرام.
- شعبان عبود، (٢٨/٤/٢٠٠٦م)، "إيران النووية مكسب للعرب أو خطر إستراتيجي"، الرأي العام.
- شملان العيسى، (١٩٩٦م)، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- طلال عتريسي، (٢٠٠٦م)، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، بيروت: دار الساقي.

- عبدالرضا علي أسيري، (١٩٩٣م)، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات..إخفاقات.. وتحديات..، الكويت: القبس.
- عبدالمالك التميمي، (١٧٨٧ – ١٩٧١م)، الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية.
- عبيد سلطان، (٢٨/٥/١٩٩٩م)، " التقارب الإيراني الخليجي إلى أين؟" جريدة الخليج، الإمارات.
- محمد جابر الأنصاري، (٢١/١٠/٢٠٠٤م)، الأهرام (القاهرة).
- محمد حسن العيدروس، (١٩٨٥م)، التطورات السياسية في دولة الإمارات، الكويت: دار السلاسل.
- محمد السعيد إدريس، (٢٦/١/٢٠٠٧م)، "الخطر على أمن الخليج"، الحياة (لندن).
- مدحت حماد، "العلاقات الكويتية – الإيرانية " التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي: ١٩٩٦ و١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠١، القاهرة.
- مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، (أغسطس ٢٠٠٤م)، "رؤية دول مجلس التعاون لأمن الخليج: ملاحظات أساسية." الرؤى المختلفة للأمن في الخليج، القاهرة.
- مصطفى العاني، الجزيرة نت (٣ – ٣ – ٢٠٠٦م).
- نواف منير المطيري، (٢٠٠٤م)، العلاقات الكويتية – الإيرانية المعاصرة (١٩٧٩م – ٢٠٠١م)، الكويت: الشركة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- نيفين عبد المنعم مسعد، (٢٠٠١م)، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- هوشنك أمير أحمدي، (مارس ١٩٩٤م)، "سياسة إيران الإقليمية"، الشرق الأوسط، بيروت، العدد ٢٧.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- International Monetary Fund, Direction of Trade Statistic Yearbook, 1981, 1988, 1995, 2002, 2004.
- The Emirates Center for Strategic Studies and Research. ''Many Factors behind the improvement in Kuwaiti - Iranian Relations''. www.ecssr.ac.ae/cda/en/featuredtopics
- Majid Tehranian. (2003), ''Introduction: Triple Track Diplomacy in West Asia'', in M. Tehranian, ed. Bridging A Gulf: Peace Building in West Asia. New York: Toda Institute for Global Governance and Policy Research.
- Pirouz Mojtaba Zadeh. (1999), ''Political Geography of the Strait of Hormouz'' in Keith Maclachan. London, UCLA.